RECOVER:
إعادة إنتاج الجنسية والهوية الوطنية في مخيمات اللاجئين

George Dickinson, Annabelle Giger and Louise Vandenberghe

مارس 2017

:المؤلفون: جورج ديكنسون، أنابيل جيجر، لويز فاندنبيرغ

المترجم: الطيب الحصني

المصمم: Tutaev Design

تاريخ النشر: سبتمبر 2017

التمويل: جرى تمويل هذا البحث وتسهيل إجراءه عبر برنامج 'بيس ريسرش غرانت' والذي تديره 'انترناشيونال بيس ريسرش اسوسيشن فاونديشن'

نود أيضاً أن نشكر ماغي الأحمر ودلال الرفاعي، مترجمينا، على عملهم الميداني الذي أضاف مشاركة كبيرة إلى بحثنا، وإيليزابث مينور على وجه الخصوص من بين الذين راجعوا العمل قبل النشر.

حقوق النشر محفوظة: جورج ديكنسون، أنابيل جيجر، لويس فاندنبيرغ. للمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

/٠،٣/dn-cn-yb/sesnecil/gro.snommocevitaerc//:ptth

المحتويات

1. ملخص تنفيذي: 1

2. التوصيات 2

3. منهجيات البحث 4

حدود الدراسة 5

4. سياق البحث 6

4.1 أزمة اللاجئين منذ 2011 6

4.2 عينة البحث 7

5. الاستقبال اللبناني والمؤسسات 10

5.1 الصفة والإقامة 10

5.2 الأمان والأمن الشخصيين 12

5.3 التمييز العلني 13

5.4 التمييز الاجتماعي 15

5.5 إجابات مُعَقْلِنة 16

6. الاستجابات الإنسانية 17

6.1 طبيعة وحجم المساعدات المقدمة 17

6.2 إخفاقات الاستجابة الإنسانية 19

6.3 تطور التوقعات من الاستجابة الإنسانية 22

7. لعائلة النازحة 23

7.1 تحديات النشاط الاجتماعي عند الأطفال 23

7.2 الأدوار العائلية المعطلة 24

7.3 الجندر والنزوح 24

8. هوية النازح 26

8.1 ذكرى الهوية السورية 26

8.2 الحرب والمنفى: تطور الهوية السورية 27

8.3 معضلات: التأقلم مع المنفى 30

9. العضوية وذكرى الدولة والوطن **32**

9.1 عدم القدرة على تصور سوريا مقسمة 33

9.2 الطائفية السياسية المصنعة 34

9.3 الطائفية الإثنية الطبيعية 35

9.4 الإدارة، وليس التحكم، محلياً 36

9.5 الانتماء قومياً... 37

9.6 عدم التحكم قومياً 39

9.7 تمثيل الصراع والإصلاح السياسي 40

9.8 سوريا، إدراك الدولة ما بعد القومية 42

1. ملخص تنفيذي:

حسب إحصاءات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة UNHCR، فإن لبنان يحوي على 1,033,513 لاجئاً سورياً بالضبط. ومن المرجح أن الرقم أعلى من ذلك بكثير: فمنذ 5 مايو 2015، أمرت الحكومة اللبنانية المفوضيةَ العليا بإيقاف تسجيل المزيد من اللاجئين مؤقتاً. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لا يزال هذا الإيقاف سارياً.

وحتى هذا الرقم الرسمي يمثل ربع تعداد لبنان السكاني، مما يضع ضغوطاً كبيرة على الموارد اللبنانية وإدارتها. ولبنان نفسه يواجه أزمة سياسية جدية، فالانتخابات الرئاسية الجارية تقنياً منذ 23 أبريل 2014 لم يتم إنهاؤها إلا منذ وقت قريب عبر انتخاب ميشيل عون رئيساً في 31 أكتوبر 2016. الفقر مستشري في أنحاء البلاد، ومن ضمنها قطاع عكار حيث تم إجراء البحث اللازم لهذا التقرير، والأنماط الموسمية للهجرة بين لبنان وسوريا ما عاد لها حساب في ظل نزوح العائلات السورية إلى لبنان، خصوصاً منذ 2013.

يتوافد السوريون النازحون قسراً إلى لبنان باستمرار، على الرغم من تطبيق سياسات تهدف إلى تثبيطهم عن المجيء وتصعيب المرور عبر الحدود. وتم تنظيم استجابة إنسانية – تحت أسماء عديدة، ولكن تحت العنوان الرئيسي «خطة الاستجابة الإقليمية» – بقيادة الأمم المتحدة في تركيا والأردن ولبنان. وهبط تمويل ردة الفعل هذه بشكل كبير منذ إنشائها في 2012، حيث انخفضت معدلات التمويل إلى أقل من نصف اللازم المقدر في 2016.

الكثير من السوريون، الذين اعتقدوا بأن إقامتهم في لبنان ستكون قصيرة حتى عودتهم بأمان باتوا الآن يستوعبون أن الصراع يصبح أكثر تعقيداً باستمرار، وأنه ليس هنالك إيقاف قريب للأعمال العدائية. وتغير موقفهم من الحياة في لبنان، فقد أصبح من الصعب عليهم تقدير ما يحمله المستقبل.

هذه الدراسة صورة عن مجتمع انتُزع من أرضه بفعل معركة القصير، واستقر من لبنان: عكار. وهي تقدم صورة متكاملة عن النزاع اليومي لهذا المجتمع، وعن أوضاعه واختلافاته الداخلية، وذلك من أجل البدء بفهم ما تعنيه الحياة كلاجئ سوري في لبنان. بعض النتائج التي خلصنا إليها، وخصوصاً في مجال الوصول إلى الخدمات والتعامل مع المؤسسات اللبنانية والدولية، يمكن استقراؤه للحصول على صورة عن الواقع الذي يعيشه اللاجئون السوريون بشكل عام في لبنان، وهو واقع جرى توثيقه من قبل آخرين كُثر. إن الصورة التي نقدمها عن كيفية تعريف هذه المجموعة لنفسها، وضمن أفرادها، هي أقل سهولة من حيث قابلية التعميم. ولكنها، على أي حال، تعلمنا شيئاً عن الطريقة التي تؤثر بها العوامل الخارجية على الآليات الداخلية، مثل مشاعر الهوية، والمجتمع، والإلفة. إن عدم موضوعية (أو شخصانية) هذه السمات الاجتماعية تمنعُ من تعميمها على حالات أخرى، ولكنها تكشف عن وجود مواقف هامة ومحددة، وأحياناً غير متوقعة، والتي تقوم بتوجيه ردات الفعل على التطورات المستقبلية في ظل الحرب والسلم.

في هذا التقرير، نضع مجموعة ملاحظات:

اللاجئون السوريون أصبحوا أكثر ضعفاً وعرضةً للاستغلال بسبب حرمانهم من شكلٍ ما من الصفة القانونية.

لأن لبنان ليس طرفاً في معاهدة جنيف للاجئين الموقعة في 1953، فهو بالتالي ليس مضطراً للاعتراف بالسوريين النازحين كلاجئين بالمعنى المحدد في القانون الدولي، وبناء على ذلك، تم منعهم من الحصول على الحقوق المصاحبة لهذه الصفة. علاوة على ذلك، فإن السياسات التي وُضعت منذ أوائل 2015 لجعل بقائهم صعباً في لبنان، ولإيقاف تسجيل المزيد من اللاجئين من قبل الأمم المتحدة، قد جَعلتْ، كلها، الوضع أكثر صعوبة. إن نقص الصفة القانونية هذا، كما هو ملموس واقعياً من عدم وجود أوراق

تعريف مُعترف بها، مسؤولٌ عن الحالة الضعيفة للاجئين السوريين في هذا البلد. وتضمن الصعوبات التي تشير إليها هذه الملاحظة والتي يلاقيها اللاجئون في حياتهم اليومية: قلة الحصول على العناية الصحية، والتعليم للأطفال، والعدد المتزايد من الأطفال غير المسجلين لدى أي دولة، وتقييد حركتهم بسبب الخوف المستمر من القوات الأمنية. وبدوره، أدى هذا إلى المزيد من العزلة – عن طريق آليات الإقصاء والإقصاء الذاتي – لدى اللاجئين السوريين في لبنان، ويزيد ذلك من احتمال وقوع صدامات عنيفة بين اللاجئين والسكان المُضيفين، وإن لم يحصل ذلك في الحاضر القريب، فسيكون في المستقبل الأبعد عندما يكبر الجيل اليافع. يؤكد هذا البحث على وجود مناخ عام من الريبة في الاتجاهين اللبناني والسوري، على الرغم من أن تجارب الأفراد وتفكيرهم في الموضوع تتنوع كثيراً من فرد إلى آخر.

اليوم، يستوعب السوريون في لبنان أن نزوحهم بات مسألة طويلة الأمد، وهم يتوقعون من الفاعلين في القطاع الإنساني أن يتأقلموا مع الوضع الذي ما عاد بالإمكان اعتباره 'مؤقتاً'. لجان اللاجئين – التي تتمتع بإدراك واعٍ لتعقيد الصراع السوري يتجاوز في سلبيته حتى المعلقين المرموقين على الوضع السوري – تتزايد تشاؤماً بخصوص فرص العودة الآمنة إلى سوريا. وقد تجاوزت احتياجاتهم المساعدات الآنية وكفاية العيش الأولية، وباتوا يتطلعون إلى أشكال أكثر تطوراً من الدعم، ومن ضمن ذلك الدعم المادي والاقتصادي، مثل مجالي الصحة والحياة الفاعلة، واعتراف اجتماعي أكثر دقة من ضمنه الانتماء إلى البلديات وتسوية الأوضاع المحلية.

بينما أعطى المُجيبون على الأسئلة تعريفاً موحداً للهوية السورية ما قبل الحرب، فإن تجربة النزوح القهري كان لها بعض التأثيرات المهمة على طريقة تعريفهم لهذه الهوية. هذه التنوعات ليس في طبيعتها سياسية، بل تتنوع بين الأفراد، وهي، لهذا السبب، أكثر صعوبة للتوقع. الذين أُجريت معهم مقابلات لغرض هذا البحث وصفوا جميعاً الذات السورية القديمة بأنها مُعرفة ضمن علاقات التعامل مع الآخرين، والتي كان الناس فخورين بها: العلاقات ضمن العائلة، وبين الاصدقاء، وبين الجيران. لقد تأثرت هذه السمة الجوهرية للهوية السورية كثيراً بالنزوح والظروف المعيشية لحياة اللجوء، مما طالب الناس بإعادة ترتيب أولويات قيمهم في حياتهم الجديدة. عبّر الذين أجريت معهم المقابلات عن أنهم يشعرون بخسارة الهوية، بمعنى أنهم ما عادوا قادرين على ممارسة «الشخصية» السورية بنفس الطريقة بسبب اضطرارهم للتركيز على تأمين الحاجات الأساسية لعوائلهم، وبسبب مناخ الخوف الذي يعيشونه في لبنان. خسارة الهوية هذه اختبرها – وعبّر عنها – المُجيبون بمصطلحات مختلفة وأحياناً متناقضة، وهؤلاء المجيبون كانوا سابقاً قد عرّفوا الذات السورية القديمة بشكل متجانس ومتقارب إلى حد كبير، وهذا يظهر تأثير التجارب العنيفة على ديناميكيات المجموعات البشرية. فعلى الرغم من أن المُجيبين يمكن فصلُهم حسب تفسيراتهم المختلفة لتأثير الحرب والنزوح عليهم، لكنهم جميعاً يمكن أن يُعاد تجميعهم على أساس ذاكرة جمعية لسوريا ما قبل الحرب – السيء منها والجيد. هذا الرابط المهم بين الناس مُهدد بالضياع بفعل استمرار ترسيخ النزوح مع مرور الزمن، وبفعل نضوج الأطفال في بيئة حيث الذاكرة الجمعية ليست ذاكرة سوريا ما قبل الحرب، بل ذاكرة السوري اللاجئ في لبنان. يشير هذا إلى وجود نقلة من تجربة مشتركة إيجابية نحو أخرى أكثر سلبية يجب على لبنان والمجتمع الدولي ككل الاستعداد للتعامل معها.

على عكس البعض الاعتقادات والتسليم الدولي، فإن المجيبين يرفضون بشدة فكرة معاهدة سلام تؤدي إلى تقسيم سورية. على الرغم من الظروف البشعة للنزوح في لبنان، فإن المجيبين يرفضون ما يبدو أنه الطريق الأكثر فعالية وضماناً نحو السلام – ولا يعود هذا ببساطة إلى شكوكهم الشخصية في قابلية الحل للاستمرار وحسب. إذ إن فكرة دولة سورية موحدة لها جاذبية خاصة ما عند المُجيبين، وذلك بشكل خاص بصفتها طريقة لحماية الأفراد من جشع المجموعات الساعية إلى الاستحواذ على الثروة والأرض، وهي مجموعات ذات خصائص هوية تعتمد على الإثنية والدين والانتماء السياسي. وبشكل خاص، فإن الدولة السورية – على الرغم من النظرة الدولية إليها على أنها كيان يتحكم به العلويون – يُنظر إليها على أنها متراس ضد النوايا الاحتكارية للمجموعات التي وصفها المجيبون بمسميات إيرانيين، وشيعة، وحزب الله.

2. التوصيات

للدولة اللبنانية:

- إنهاء سياستها في الاعتقال والترهيب الممنهجين للسوريين.
- التعامل مع الوضع عبر منح اللاجئين السوريين صفة قانونية واضحة تسمح لهم بالوصول إلى حقوقهم الأساسية.
- تسهيل إقامة حملات وعي وأعمال لدعم التعايش الاجتماعي لتحسين اندماج اللاجئين السوريين في المجتمع اللبناني.

للأمم المتحدة والفاعلين الآخرين في المجال الإنساني:

- تفعيل آليات مراقبة وتقييم وتعلُّم أفضل من أجل السماح بالتأقلم مع الحالة المتغيرة للأزمة (من الأمد القصير إلى الأمد الطويل) وأن يزيد ذلك من النظر بعين الاعتبار إلى الحاجات الحقيقية للمستفيدين كما يعبرون هم عنها.
- أن يكونوا أكثر شفافية في برامجهم وأنشطتهم وتمويلهم لتفادي نظرة المستفيدين إليهم على أنهم فاسدون أو غير عادلون.
- دعم مسح المبادرات الإنسانية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية ورفع الوعي في مخيمات اللاجئين حول المشاريع والخدمات القائمة والمتوفرة للسوريين.
- تمويل ودعم المشاريع التي تتوجه بحسب الاحتياجات، والمرتبطة بالمجتمع، من أجل التزام أفضل بمبادئ التمثيل والاعتماد على النفس.
- تمويل ودعم الأعمال التي تنمّي الانسجام الاجتماعي وتخفف التوترات الاجتماعية بين اللاجئين السوريين والمجتمعات اللبنانية المضيفة.

للمجتمع الدولي

- ينبغي على الدول المانحة التي تقد المساعدة الإنسانية في لبنان أن تطور استراتيجيات سياسية تعمل بالتوازي مع دعمهم الإغاثي للدفع نحو سياسات تعترف بالسوريين وتقدم لهم صفة نازحين في لبنان بسبب الحرب، وسوف يكون هذا خطوة واسعة نحو منع تزايد الأطفال غير المسجلين في أي دولة، وخطر العنف المستقبلي في البلاد.
- يجب على المجتمع الدولي إيجاد طريقة لمنح اللاجئين السوريين صوتاً في العملية السياسية الجارية الهادفة إلى إنهاء الصراع. وتأتي هذه التوصية من ملاحظة أن معظم اللاجئين السوريين حالياً لا يشعرون بانهم مَمَثَلون في أي من الأطراف المتصارعة، وهم لذلك غير ممثلون بشكل ملائم في محادثات السلام.

3. منهجيات البحث

تأتي ضرورة هذا التقرير من إيمان كُتّابه بأن الوصف الشامل للنزوح القسري، وللتحديات في مسألة الهوية في السياق السوري، غير مكتمل على النحو اللازم. يحاول هذا التقرير أن يمنح السوريين فرصة للتعبير عن أنفسهم وتجاربهم الحياتيّة في مسائل أبعد من الحاجات الأساسية، وهو محاولة لتقديم الصراع إلى القراء الذين هم خارج حالته من أجل فهم أفضل وخلق استجابات كُلية بدلاً من أن تكون انتقائية.

تم جمع البيانات لهذا البحث في لبنان على مدى أسبوعين في أبريل-مايو 2016 عبر فريق من 4 اشخاص. تم إجراء أربعة وثلاثين مقابلة، ومنها 11 مقابلة مع أشخاص أعمارهم تتراوح بين18-25 عاماً، و10مقابلة مع اشخاص تتراوح أعمارهم بين 26-40 عاماً، و11 مقابلة مع أشخاص تتراوح أعمارهم بين 41-60 عاماً، ومقابلتان مع شخصين يبلغ عمرهما فوق ال60 عاماً. وتضمنت العينة رجالاً (15) ونساء (19). وبعد عقد اجتماع عام في المخيم، وتقديم المشروع وشرح طبيعة المقابلات، قام الفريق بتسجيل كل الذين عبروا طوعاً عن اهتمام في المشاركة. من هذا التسجيل الأولي، قمنا بتبني طريقة «عينة كرة ثلج» حيث قام الذين أجرينا معهم مقابلات باقتراح المشروع على آخرين أو تقديم المشروع لأفراد لم يكونوا موجودين وقت الاجتماع الأصلي.

كانت المقابلات شبه ممنهجة، بناء على مخطط أسئلة عام غير صارم. وأجراها الباحث باللغة الانجليزية، مع وجود مترجم من وإلى العربية للمجيب. ويعني ذلك أن بعض المحتوى أو القصد قد يضيع في عملية الترجمة، ولكننا اتخذنا كل الاجراءات لضمان أن شهادات المجيبين نُقلت بشكل شبه حرفي. معظم المقابلات أجريت في جلسة واحدة، ولكن بعضها تطلب بضعة جلسات. وجرى تخطيط المقابلات حسب مقاربة «السيرة الذاتية الموجهة»[1]، والتي تعتمد على تشجيع الأفراد على سرد «فصول حياتية» شخصية ذات ارتباط بموضوع البحث بدلاً من سؤالهم عن الحال العام للمجتمع. إن تحويل المقابلات إلى ما يبدو «محادثات اعتيادية يومية» يمنح مجموعة من الأفضليات:

1- يمكن للباحثين أن يخلقوا مناخاً من الثقة يسهل مشاركة المجيبين الكاملة والفاعلة. وهذا شيء جوهري في مجتمع يسوده نوع من الخوف من الحديث الصريح لأسباب سياسية.

2- يمكن للباحثين تجنب سؤال أسئلة ضيقة بطريقة ممنهجة، وهو ما يؤثر على إجابات الأفراد، ويجعلها منحازة.

3- يمكن للباحثين أن يتأقلموا مع حساسيات المجيبين حسب كل حالة للتأكد من أن المقابلات لم تسبب تأزماً و/أو صدمات لدى المجيبين، وجرى تأجيل النقاش في مواضيع حساسة أحياناً إلى نهاية المقابلة، أو إلغاء النقاش فيها بالكامل عندما يظهر أن المجيب يحتاج بعض الوقت ليرتاح إلى فكرة إجراء المقابلة، أو عندما يظهر المجيب انزعاجاً واضحاً من الحديث عن مواضيع معينة.

4- إبقاء النقاش مفتوحاً يسمح للمجيبين بالنقاش العفوي في مواضيع جوهرية لم تكن موجودة أصلاً في مخطط المقابلة وهذا ما شجع الباحثين على إعادة التفكير في/وإعادة التشكيل فيما يخص النقاط الرئيسية، وتركيز وأهداف الدراسة، عندما يكون ذلك ملائماً.

[1] مفهوم مستعار من:
De Sardan, J-P O. ,"The Policy of Fieldwork: Data Collection in Anthropology and Qualitative approaches", Epistemology, Fieldwork and Anthropology, Palgrave Macmillan US, 2015.

لعب التفاعل المسبق بين ثلاثة (من أصل أربعة) من أفراد الفريق دوراً حاسماً في جمع وتحليل وتفسير البيانات. فإن اندماجهم المسبق في مجتمع المخيم يوفر لهم فهماً فطرياً واسعاً لبنيته الاجتماعية-الثقافية، وأعرافه وممارساته، وخلفيات القاطنين فيه، وصراعاتهم ومواضع ضعفهم. هذه المرحلة من «مراقبة المشاركين» تسمح أيضاً بالحصول على معرفة حميمة وقريبة من الكثير من القاطنين في مجتمع المخيم، مما ساعد بما لا شك فيه في خلق مناخ من الانفتاح، والصدق والثقة المتبادلة بين فرق البحث والمجيبين أثناء المقابلات.

والمخاطر الحاضرة، من حيث عدم الموضوعية، والتي لا يمكن تجاوزها في مثل هذا النوع من البحوث، جرى أخذها بعين الاعتبار في كل مرحلة من مشروع البحث للرفع من موضوعية الدراسة. ومن أجل التقليل من احتمالية الانحياز، تم أخذ وقت دوري بين أعضاء الفريق لإجراء نقاشات منظمة تهدف إلى إعادة تقييم أسئلة وطرق المقابلات، وإعادة تشكيلها على طول البحث.

يتضمن التقرير العديد من الاقتباسات المباشرة في محاولة لتقديم آراء المجيبين بأكثر طريقة موضوعية ممكنة – بكلماتهم هم – وتجاوز الإبهام الذي يمكن أن يصاحب عبارات الوصف أو السرد.

حدود الدراسة

لا ينبغي أن يعتبر هذا التقرير ممثلاً عن كل السوريين، ولا حتى عن كل النازحين منهم، ولا حتى عن كل النازحين منهم في لبنان خاصة، فهذه الدراسة أجريت على نحو محدود جغرافياً وفي مجتمع متجانس، قادمٍ بأكمله من مكان واحد في سوريا. إذاً، على الرغم من أن هذا التجانس كان مفيداً في تحليلنا، ولكنه من غير الممكن تعميمه. الأقسام ٤ و٥ هي أكثر الأقسام القابلة للتعميم في هذا التقرير على الرغم من أن الطريقة التي يعيش بها الناس ويتلقون المساعدات تختلف حسب المنطقة اللبنانية التي توفرت المساعدات فيها.

4. سياق البحث

منذ الاحتلال الجزئي للبنان من قبل القوات السورية في 1976 وحتى مغادرتها في 2005، كان لبنان وسوريا مرتبطين وقريبين. ومنذ إنشاء دولة لبنان الأكبر في 1916، دعت بعض المجموعات السورية إلى استعادة سوريا «كبرى» و «طبيعية» تتضمن المناطق المشرقية التي فُصلت عن البلاد تحت حكم الانتداب، ومن ضمن هذه المناطق لبنان. ويرى كثير من السياسيين (من ضمنهم حزب البعث) أن دمشق بمثابة «أخ كبير للبنان» الذي يقع ضمن «أراضيها الحقيقية[2]".

بدأ الاحتلال السوري بإرسال جنود إلى لبنان في 1976 خلال الحرب الأهلية اللبنانية، مما جعل لبنان وسيطاً للسياسات السورية على مدى المشرق، وخصوصاً تلك السياسات التي تخص إسرائيل. وبعد صدور القرار رقم 1559 عن مجلس الأمن الداعي إلى «انسحاب كامل القوات الأجنبية من لبنان»، والقاضي بـ»حل ونزع سلاح كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية» في 2004، واغتيال رفيق الحريري في 2005، انسحبت سوريا من لبنان.

بين 1991 و 2005 كان لبنان سوقاً مهماً لآلاف العمال السوريين، وخصوصاً في أوائل التسعينيات خلال ازدهار إعادة الإعمار. وسمحت وزارة العمل اللبنانية، والتي يتحكم بها عادة موالون لسوريا، للعمال السوريين غير المسجلين بتجنب دفع رسوم التسجيل والضرائب. بعد الانسحاب السوري، غادر الكثير من العمال السوريون لبنان فوراً – وهو شيء رحب فيه السكان اللبنانيون على الرغم من مشاركتهم الاقتصادية التي لا يمكن إنكارها.

هذا التاريخ المشترك – والطريقة التي اختبره بها السكان اللبنانيون، وحقيقة أن الاحتلال السوري ذكرى حية لدى أكثرية اللبنانيين - له عواقب مهمة على الطريقة التي جرى استقبال اللاجئين السوريين بها في لبنان.

4.1 أزمة اللاجئين منذ 2011

وصل اللاجئون السوريون الأوائل إلى لبنان على الأغلب في 28 أبريل 2011، عندما عبر 2000 شخص من تلكلخ الحدود إلى لبنان واستقروا مؤقتاً في المنطقة الشمالية من وادي خالد[3].

ومن ثم، وخلال السنوات الأولى من الصراع، تبنى لبنان سياسة الباب المفتوح التي سمحت للسوريين بالتدفق الحر على طول الخط الحدودي بدون حد أو منع، وبدون تحديد سبب نزوحهم[4]. وبنفس الوقت، أعلنت كل الأحزاب السياسية سياسةً رسمية من النأي بالنفس عن الصراع الإقليمي والدولي الجاري في إعلان بعبدا في يونيو 2102[5]، وعلى الرغم من أن الإعلان لم يضع التزامات محددة في مسألة اللاجئين، إلا أنه أشار إلى «الحق بالتضامن الإنساني» كما هو «مكفول تحت سقف الدستور والقانون»[6].

---

[2] Lebanon and the future of Greater Syria, Al-Monitor, 7 April 2013. Available at http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/01/final-collapse-greater-syria.html

[3] 'UNHCR Works with Lebanon to Help Thousands Fleeing Syria Violence', UNHCR, 20 May 2011. Available at http://www.unhcr.org/news/latest/2011/5/4dd66d3e6/unhcr-works-lebanon-help-thousands-fleeing-syria-violence.html

[4] Diogini, F., The Syrian Refugee Crisis in Lebanon: State Fragility and Social Resilience, LSE Middle East Centre, February 2016, p. 11

[5] Diogini, F., The Syrian Refugee Crisis in Lebanon: State Fragility and Social Resilience, LSE Middle East Centre, February 2016, p. 10

[6] 'National Dialogue', Presidency of the Republic of Lebanon. Available at http://www.presidency.gov.lb/English/News/Pages/NationalDialogue.aspx

على الرغم من ذلك، كانت الحكومة اللبنانية غير راغبة وغير قادرة في آن واحد على إدارة وضع اللاجئين على الأرض، ووقعت مسؤولية معاملتهم على كاهل المفوضية العليا للاجئين ووكالاتها الشريكة، التي حصلت على استقلال كبير في التعامل مع الحالة الراهنة[7]. ولكن هذا لم يؤد إلى خلق مخيمات تديرها مفوضية اللاجئين، كما حصل في الأردن. وسبب ذلك هو الروابط التاريخية في لبنان بين اللاجئين والتراجيديا، وأن الكثيرين يرى أن السبب في الحرب الأهلية كان المجتمعات الفلسطينية اللاجئة المتطرفة والمتعسكرة[8]. ولذلك، ولأسباب اقتصادية أخرى[9]، تستمر الحكومة اللبنانية برفض حل المخيمات لأزمة اللاجئين السوريين، على الرغم من أن معظم تعداد اللاجئين قد استقر فيما بعد فعلياً في مخيمات صغيرة على طول البلاد.

و عندما اتضح أن الصراع السوري أطول مما كان الكثيرون يعتقدون، زادت إجابة الحكومة اللبنانية على الوجود السوري في لبنان قسوةً. وكانت نقطة التحول في أكتوبر 2014 عندما وافقت الحكومة بالكامل على ورقة سياسة وضعت إجراءات جديدة لتأخير تدفق اللاجئين إلى لبنان عبر جعل إقامتهم في البلاد أكثر صعوبة مما كانت[10]. جرى تطبيق ورقة السياسة هذه منذ يناير 2015. وفي نفس الوقت، مع استمرار وتعقيد الصراع بشكل أكثر وضوحاً، ظهر أيضاً بوضوح سؤال الاستقرار الوطني والتوازن الديني. وأصبح هنالك طبقة أخرى من التعقيد في هذا السؤال بعد أن أصبح دخول حزب الله في معركة القصير أكثر وضوحاً[11].

4.2 عينة البحث

هذا البحث مبني على مقابلات مع 34 رجلاً وامرأة يعيشون في نفس المجتمع، بعضهم في منشآت تشبه المخيم، وآخرون في أماكن سكن خاصة أخرى قريبة. لا ينبغي النظر إلى العيش في أماكن خاصة على أنه علامة وضع مادي أفضل بل هو مسألة الحاجة إلى توفير سكن ملائم لمرضى أو مصابين (لا يمكن إبقاؤهم في المخيم)، أو أنه يكون من المستحيل إيجاد خيمة فارغة للانتقال إليها في المخيم. معظم هؤلاء الناس جاؤوا من محافظة حمص، وعلى وجه الخصوص من مدينة القصير وريفها، التي كانت مسرح المعركة التي انتصر فيها حزب الله والجيش السوري على المعارضة.

أكثرهم غادر القصير في آخر لحظة ممكنة في 2013، عندما بات واضحاً أن قوات حزب الله تقترب من المدينة وأن المعركة على وشك البدء. ولكن بعضهم غادر قبل ذلك منذ 2011، هرباً من الاقتتال المحلي والقصف الجاري في المحيط وقتها. ليس كل المجيبون أتوا إلى لبنان بغرض اللجوء، بل إن معظمهم هربوا، في أول الأمر، إلى مناطق داخل سوريا، قريباً من منطقة حسياء في محافظة حمص - وهذا بالنسبة للذين غادروا قبل 2013 – أو إلى محافظة دمشق، وأكثرهم إلى يبرود، لأن الطريق الوحيد لذي بقي مفتوحاً للخروج من القصير، قبل المعركة بقليل، كان طريق القصير-دمشق. أكثرهم دَخَل لبنان عن طريق عرسال، وبعضهم عن طريق وادي خالد أو بيروت. وقبل الاستقرار في مخيم أو بالقرب منه، سكن بعضهم لفترة طويلة (تمتد أحياناً لعام) في وادي خالد، طرابلس، بيروت، أو حلبا. يوضح **الصندوق 1** تفاصيل أكثر عن نوع الأخطار التي هددت السوريين الذين حاولوا الخروج من القصير.

---

[7] Diogini, F., The Syrian Refugee Crisis in Lebanon: State Fragility and Social Resilience, LSE Middle East Centre, February 2016, p10

[8] Hanafi, S. & Lond, T., "Governance, governmentalities, and the state of exception in the palestinian refugee camps of Lebanon", Journal of Refugee Studies, 23(2), 2010, pp. 134-149s

[9] Turner, L., "Explaining the (Non-)Encampment of Syrian Refugees: Security, Class and the Labour Market in Lebanon and Jordan", Mediterranean Politics, 20(3), 2015

[10] http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=6118

[11] Diogini, F., The Syrian Refugee Crisis in Lebanon: State Fragility and Social Resilience, LSE Middle East Centre, February 2016, p. 20

Map of Lebanon showing in red Akkar district (screenshopt taken from © Google Maps)

الكل جاء إلى هذا المخيم لأنه تربطهم علاقات أسرية أو لأنهم كانوا أصدقاء أو جيران في سوريا. وكان هنالك مُجيبان وحسب من خارج المجتمع بالأصل، واحدٌ منهما من دمشق، حيث غادر في 2014 لتجنب التجنيد الاجباري في الجيش السوري، والآخر قادم من قرية شمال شرق سوريا والتي سقطت تحت سيطرة الدولة الإسلامية واستطاع الخروج منها في 2014. وكانت علاقتهما مع هذا المجتمع عبر المدرسة غير الرسمية التي أنشأها ويديرها مجتمع المخيم حيث شارك أحدهما في العمل مع منظمة غير حكومة دولية تدعم المدرسة، والثاني أصبح مدرس الفنون في المدرسة ذاتها.

من العينة التي أخذناها، كل الذين هم في عمر الدراسة كانوا مُسجلين في مدارس ثانوية ويحضرون لل'بكالوريا' عندما اندلعت الحرب وتوقفت المؤسسات عن العمل. ومن بين الذين كانوا في عمر الدراسات العليا، كان 100% من الرجال المُجيبين مسجلين، مقابل 40% من النساء. وأولئك الذين هم في عمر العمل، كان 100% من الرجال، مقابل 60% من النساء، يعملون. 50% من الرجال كانوا يمارسون عملاً يتطلب نوعاً ما من التعليم العالي، وكذلك 35% من النساء. معظم النساء يعملن في القطاع الخاص، بشكل رئيسي في نشاطات تتعلق بالزراعة وأعمال يدوية أخرى. بينما أغلبية الرجال (70%) يعملون في القطاع العام: الشرطة أو الخدمات المحلية أو التعليم.

الصندوق 1: فتحة الموت

مع اقتراب حزب الله والجيش السوري من استعادة مدينة القصير، حاول الكثيرون المغادرة بسبب خوفهم من التعرض للـ«هجمات الشخصية» (بالتباين مع كونهم ضحايا عنف أعمى نتيجة القصف حتى ذلك الحين) على مدى القتال. ولم يكن قد تبقى طريق مفتوح لفعل ذلك إلا طريق القصير-دمشق وكانت الأمتار ال700-500 الأولى منه شديدة الخطورة على نحو خاص، فالكثيرون ماتوا على هذا الجزء من الطريق، حيث جرى إطلاق النار عليهم بلا تمييز.

"لم تكن تستطيع المرور إلا إذا كنت محظوظاً، ولما أنطلقت سياراتنا الـ'فان' على الطريق، بدأ الرصاص يصيبنا من كل مكان. كنا نصلي ونقول أمانينا الأخيرة. كنا واثقين من أننا سنموت هناك".

"كان الناس يختبئون في الجوانب قبل أن يقرروا الظهور عند نقطة التفتيش، كان الكل يصلي قبل محاولة المرور. وفي وقت معين، تحرك رجل يقود شاحنة نحو النقطة، وكان الكل ينتظر ليرى ما سيحدث. بدأووا إطلاق النار عليه، وفي النهاية فجروا سيارته بإطلاق".

5. الاستقبال اللبناني والمؤسسات

ليس لبنان من ضمن الدول الموقعة على اتفاق جنيف 1951 حول اللاجئين الذي يحدد حالة «اللاجئ» ويحدد حقوق النازحين، كما أيضاً واجبات الدول في حمايتهم. على الرغم من أن عدة أشخاص من الذين أُجريت معهم المقابلات كانوا واعين إلى أن لبنان غير مضطر قانونياً للاعتراف بهم كلاجئين، فإن أكثريتهم كانوا غير واعين لتداعيات هذه المسألة. الاستخدام المستمر لكلمة 'لاجئ' في الإعلام (الدولي واللبناني كليهما) واستخدام الكلمة من قبل الممثلين السياسيين جعل من غير الواضح أنهم غير معترف بهم رسمياً كلاجئين، وكان لا يزال من الصعب على الأشخاص المشاركين في المقابلات أن يتقبلوا بأن هذا يبرّر مصاعبهم في لبنان، فالكثير منهم يذكر أن السوريين رحبوا بتدفق اللاجئين اللبنانيين خلال حرب 2006 بين إسرائيل ولبنان، وخصوصاً أن سوريا لم توقع المعاهدة ذاتها أيضاً.

5.1 الصفة والإقامة

في بداية الصراع، بقي سهلاً على السوريين، إلى حد مقبول، الحصول على إقامات، وكان باستطاعتهم حتى أن يبقوا بلا إقامة باستخدام «أوراق دخول» تُعطى لهم لحظة دخولهم المناطق اللبنانية، وهذه الأوراق ينبغي تجديدها بشكل دوري. ولكن لبنان غير سياسته في 2014 إلى شكل يثبط الناس عن الدخول، وحتى عن البقاء، فما عادت أوراق دخول جديدة تمنح، وطلبت الحكومة اللبنانية من مفوضية اللاجئين أن توقف آلية تسجيلها الخاصة[12]. وأصبح من الصعب جداً على السوريين الحصول على إقامة. يحاول **الصندوق رقم 2** وصف الشروط اللازمة لذلك، وهي شروط تضع معظم اللاجئين السوريين في وضع غير قانوني فعلياً.

الصندوق 2: التقدم إلى الإقامة للسوري في لبنان

الأوراق المطلوبة للإقامة في لبنان

- بطاقة تعريف سورية (بطاقة هوية، يمكن رفضها إن لم تكن في حالة جيدة، مثلاً مكسورة)
- الإقامة منتهية الصلاحية للحاصلين عليها سابقاً
- ورقة من كاتب العدل تنص على أن المتقدم لا يعمل
- ورقة التسجيل من الـ UNHCR
- إثبات سكن من مختار المنطقة التي يسكن فيها المتقدم
- نسخة من ملكية المؤَجر لهم للعقار مختومة من المختار
- وصف للملكية
- هوية مالك العقار

[12] للمزيد عن هذه القضية، انظر:
Diogini, F., The Syrian Refugee Crisis in Lebanon: State Fragility and Social Resilience, LSE Middle East Centre, February 2016

- كفيل لبناني يضمن توظيف الشخص
- رسم يبدأ من 200$ ويزيد إذا كان الشخص قد قضى في لبنان أكثر من سنة (قد يكون من الضروري دفع رسم مخالفة)

تستمر الإقامات سنة واحدة (إلا إذا كانت والدة المتقدم لبنانية، وفي تلك الحالة تستمر ٣ سنوات).

ويتولى كامل عملية التقدم للإقامة مديرية الأمن العام. الأمن العام، وإلى حد كبير، يقرر منح الإقامة من عدمها حسب المنطقة التي يأتي منها الطلب: ففي منطقة عكار هنالك تفاوتات: الطلبات التي تقدم من بلدة مشمش الجبلية تنجح في معظم الأحيان، بينما الطلبات المقدمة من عاصمة القطاع حلبا ترفض بشكل منهجي. وعندما يحصل الشخص على إقامة يخرج اوتوماتيكياً من «صلاحيات» مفوضية اللاجئين ولا يعود قادراً على تلقي المعونات. وإذا رفض الطلب، يحصل المتقدم على ورقة تأمره بمغادرة المنطقة، هذه الورقة تزيد من احتمالات الاعتقال والسجن في المستقبل.

ونظراً للصعوبات التي يعانيها السوريون للحصول على إقامة، فقد قرر الأكثرية الاستمرار بدون الورقة، مما يجعلهم مهاجرين غير شرعيين وبالتالي عرضة للاعتقال في أي وقت. بالأضافة لخطر الاعتقال وقضاء بعض الأيام في السجن، فإن هذا يعني بأن اللاجئين السوريين محرومون من الحماية المصاحبة قانونياً لصفة اللجوء، ويعني هذا أيضاً أنهم أكثر ضعفاً في المجتمع اللبناني.

عدم وجود الصفة التي تمنحهم حقوقاً ضمن المجتمع اللبناني يعني أن السوريين يجدون صعوبات في كل مرحلة من حياتهم: لا يمكنهم تسجيل الزواجات، ولا الوفيات، كما يواجهون صعوبات في تسجيل أبنائهم في أي نوع من أنواع التعليم، كما يتم استغلال عملهم، ويعانون للحصول على الخدمات الصحية.

على الرغم من إمكانية تحديث التسجيل في مفوضية اللاجئين لتسجيل زواج أو ولادة (مع أنه قد يتطلب الأمر شهوراً للحصول على موعد لفعل ذلك)، فليس هنالك أي طريقة للحصول على اعتراف بهذه الأشياء على أي مستوى في لبنان. أكثر من نصف النساء اللواتي أنجبن في لبنان يذكرن تسجيل أطفالهن في مكان آخر على أنه ضرورة أساسية. في وقت كتابة هذه الدراسة، من المستحيل على هؤلاء النساء تسجيل أطفالهن في أي مؤسسة لبنانية، مما يعني أيضاً أن الدولة اللبنانية لا تتابع التطور الديموغرافي في منطقتها. في الوضع الطبيعي، يكون تسجيل الطفل الوليد لدى المختار، وتعمل بعض المنظمات غير الحكومية على مساعدة السوريين للحصول على هذا التسجيل، ولكن هذا يكون مستحيلاً إن لم يكن أحد الوالِدين يحمل إقامة، وبالتالي فإن أكثر المواليد الجدد لم يسجلوا. منذ فترة قريبة، بدأت بعض المؤسسات الدينية بإصدار شهادات ميلاد يعتقد الناس أنها ستكون معترفاً بها عند الرجوع إلى سوريا، ولكنهم ذكروا أيضاً أنها غير معترف بها في لبنان. وعلى نحو مشابه، من الصعب كثيراً على السوريين - بسبب صفتهم–من دفن موتاهم. أحد الذين أجريت معهم المقابلات فقد/ت ابنهـ/ا في 2014، وكان من المحال عليهم إيجاد مكان يقبل بدفنه، وفي النهاية تم الوصول إلى حل بمساعدة بعض الأفراد اللبنانيين. بالتالي، هذا النظام يضع السوريين في موقع ضعيف أمام السكان المُضيفين، بحيث لا يستطيعون الوصول إلى أبسط خدمات الحياة بدونهم.

> **إذا دُفِن سوري بين لبنانيين، فهل سوف يُفسدهما؟؟ لماذا من الصعب علينا دفن موتانا؟**

5.2 الأمان والأمن الشخصيين

لقد غادر السوريون سوريا بحثاً عن ملجأ آمن في لبنان، ولكن أحد العواقب الأكثر أهمية لصفتهم غير القانونية في البلد المُضيف هي جعلهم يشعرون بعدم الأمان. في الأيام الأولى من وصولهم (صيف 2013 بالنسبة لأكثر المشاركين في هذه الدراسة) شعر الناس أن الأمن العام تركهم لأنفسهم، ولكن منذ فترة قريبة بدأوا يشعرون أنهم ضحايا سياسة أكثر عدوانية. الرجال دوماً أكثر عرضةً للقمع والاعتقالات، لم تذكر أي امرأة أنها اعتقلت أو أمضت أي وقت في السجن. وسكان المخيمات أكثر عرضة من غيرهم أيضاً. أخبرنا عدة أشخاص أن أحد الأسباب التي جعلتهم يختارون العيش خارج المخيم، في سكن لبناني، هو أنهم أقل ظهوراً بتلك الطريقة وبالتالي احتمالات اعتقالهم من منازلهم أقل. من بين المقيمين خارج المخيم، لم يضطر أي فرد من الذين أجريت معهم مقابلات أن يتواصل مع الأمن العام داخل منزله، ولكن **الصندوق 3** يوضح الظروف التي يتعامل فيها اللاجئون السوريون بشكل دوري مع نظام العقوبات اللبناني.

الصندوق 3: السجون السورية واللبنانية

بعض الرجال الذين أجريت معهم مقابلات مروا بتجربة السجن في كل من سوريا ولبنان، وكلهم رووا أن السجون السورية أسوأ بكثير من نظيرتها اللبنانية وأن التعامل كان أسوأ بكثير أيضاً. وكان هنالك ايضاً خطر الاختفاء إلى الأبد في سوريا، بينما السجن في لبنان نادراً ما يتجاوز بضعة أيام. ويقع الاختلاف في الوسائل المتاحة لهم للخروج، ففي سوريا كانوا يملكون شبكات من المعارف ويستطيعون الحصول على المساعدة في الخارج لأخذ حقوقهم أو أن يدفعوا المال لأحد لقاء إخراجهم، بينما هم لا يملكون مثل هذه الشبكات في لبنان ولا يعرفون كيف يتعاملون مع النظام القانوني – وفي كثير من الحالات أيضاً لم يخبرهم أحد ما هي التهم الموجهة إليهم.

بكلمات أحد الرجال:

"من المؤكد أن الأوضاع في السجون السورية كانت أسوأ مما هي عليه في لبنان ولكنك في بلدك يمكنك أن تقول ما في تفكيرك، أن تعترض. هنا يعتبرونك بمثابة الأجنبي، لا يمكنك طلب شيء. مهما كان الفساد في النظام السوري فقد كانت عندك حقوق ويمكنك أن تحاول ممارستها، ولكن هنا في لبنان الموضوع مستحيل، ليس عندك حقوق، ولا حتى الحق في الحياة".

مع أن الساكنين داخل المخيم أكثر عرضة للاعتقالات الدورية (جرت مداهمة المخيم مرتين بين 2015 و 2016 واعتقال كل الرجال الموجودين) فقد ذكروا أيضاً أنهم يشعرون بأنهم محتجزون داخل المخيم لتجنب الاعتقالات، ففي الواقع، إن خطر الاعتقال يكون أكبر ما يكون عند نقاط التفتيش التي تقف على الطرق اللبنانية، ويعني ذلك، من حيث الممارسة أن حركة الناس محدودة بالمنطقة التي استقروا فيها، وأكثر من ذلك حتى، يعني أنها محدودة بدائرة ضيقة حول المكان الذي يسكنون فيه. هذا الخوف – الذي يدفع الناس إلى البقاء ضمن المنطقة التي يشعرون فيها أنهم أقل عرضة للخطر –و يشارك بشكل كبير في عزل السوريين عن بقية البلد المضيف.

إلى جانب هذا الشعور بالعزلة، والشعور بالعيش في «سجن كبير»، وعدم الأمان، فإن الكثير ممن أجريت معهم المقابلات أكدوا على شعورهم بالاضطهاد بمعنى أنهم يشعرون بأن هنالك نية من وراء نمط الاعتقالات. وتمظهر هذا الشيء بعدة طرق مختلفة لدى الرجال والنساء لاختلاف تجاربهم مع القوات الأمنية في لبنان. على الرغم من أنه لم تتعرض أي من النساء اللاتي أجريت معهن المقابلات للسجن، فقد عبر أكثرهن عن شعور بعدم الأمان في لبنان وفي المخيم، وخصوصاً بسبب تجربة الاعتقالات الجماعية، حيث جاءت المداهمة بشكل مفاجئ أثناء نومهن، ورآهن الجنود بدون حجابهن: مما اعتبرنه اعتداء سيئاً. على الأقل واحدة منهن اعتبرت المداهمات على المخيم، والطريقة التي أجريت بها، سياسة لبنانية متعمدة تهدف إلى دفعهم لمغادرة البلاد. ومن بين الرجال الذين تم اعتقالهم مرة واحدة على الأقل، قال عدد منهم، بشكل مستقل كل على حدى، أن طاقم الشرطة اخبرهم أن الأمم المتحدة تدفع 40$ للحكومة اللبنانية لقاء كل شخص سوري يتم اعتقاله. يظهر **الصندوق 4** مثالاً محلياً عن كيف يرى السوريون اضطهادهم من قبل القوات الأمنية. ساهم هذا في قلة الثقة العامة في أي نوع من المؤسسات أو المنظمات خارج إطار مجتمع المخيم المباشر.

الصندوق 4: الإحساس بالمعايير المزدوجة

خلال الاعتقال الجماعي الأول في المخيم، عندما أحاط به الجيش وأيقظ العائلات عند الفجر لاعتقال الرجال الموجودين، جرى اعتقال رجل يافع ذو إعاقة عقلية (في أوائل عشرينياته) مع بقية الرجال دون اعتبار لحالته، ووُضع في السجن لمدة خمسة أيام.

وفي ضوء حادثة جرت في البلدة المجاورة، نظر المجتمع إلى هذا الأمر على أنه مثال صريح على التمييز ضد السوريين. ففي تلك الحالة، و قتل على يد رجل لبناني و جرى تشخيصه بمرض عقلي، مما سمح له بالبقاء حراً وتجنب السجن.

5.3 التمييز العلني

قلة الوسائل المتوفرة لدى السوريين في حياتهم اليومية تشكل منظورهم عن الطريقة التي تعاملهم بها الدولة اللبنانية بشكل عام. وكونهم خارج الإطار القانوني اللبناني يشجع على استغلالهم أيضاً، مما يزيد من شعورهم بالتمييز ضدهم.

تسجيل الأطفال في المدارس الرسمية تحدي قائم بذاته بسبب الأوراق المطلوبة للتسجيل، وبسبب رسم التسجيل (حتى إذا كان منخفضاً)، والتكاليف الأخرى لإرسال طفل إلى المدرسة (فالنقل يكلف مالاً ولكنه مصدر آخر لقلق الأهل الذين يخافون على سلامة أبنائهم إذا تنقلوا لمسافاتٍ بعيدة). يحاول **الصندوق 5** أن يشرح كيف وأين يتلقى أطفال اللاجئين التعليم. ولكن حتى عندما يستطيع الاهل تسجيل أبنائهم في مدرسة تقدم لهم شهادة، فإن الأطفال السوريين يواجهون صعوبات أخرى، وخصوصاً أن لغة التعليم في لبنان هي اللغة الفرنسية. علاوة على ذلك، فمن الأهل الذين أجريت معهم مقابلات والذين استطاعوا تسجيل أبنائهم في مدارس دوام ثاني لبنانية، قال نصفهم أن المدرسين كانوا غير مكترثين بالأطفال السوريين، وأنهم شعروا بأن الأساتذة غير مهتمين بنجاح الأطفال بل كانوا يريدون الحصول على راتبٍ ثانٍ. حتى أن واحدة منهن قالت أن أولادها تعرضوا لإساءات لفظية وأحياناً فيزيائية (عقوبات بالضرب) في المدرسة. على الرغم من هذه الانتقادات والصعوبات القائمة، فإن أكثر الأهل يريدون لاطفالهم التسجيل في مدرسة لبنانية لأنها الطريقة الوحيدة التي تمكنهم من الحصول على شهادات.

الصندوق 5: أين يذهب الأطفال السوريون للمدرسة؟

استطاع بعض الأطفال التسجيل في التعليم الرسمي اللبناني. ويكون دوامها من الصباح وحتى الثانية مساءً، و يدرّس المنهاج باللغة الفرنسية. من الصعب جداً تسجيل طفل في مثل هذه المدرسة، ولكن عندما ينجح التسجيل، تتكفل الأمم المتحدة برسوم التسجيل ولوازم المدرسة. ويحصل الاطفال على شهادات في نهاية كل عام ينجحون فيه.

وتستخدم مباني المدارس نفسها لإقامة مجموعة اخرى من الدروس، في الظهيرة، جرى تنظيمها من أجل الأطفال السوريين على وجه الخصوص. يسمى ذلك «الدوام الثاني»، ومدارس الدوام الثاني ممولة بشكل كامل من الأمم المتحدة عبر شركائها (المنظمات الغير حكومية الدولية) والأساتذة فيها لبنانيون بالضرورة وليسوا سوريين. وفي المجتمع الذي أجريت معه المقابلات، بات أكثر الأطفال الآن مسجلاً في مدرسة الدوام الثاني بعد سنتين من المحاولات المخفقة. وكان الدوام الثاني سابقاً غير قادر على منح الشهادات ولكن هذا تغير وأصبح الاطفال يحصلون عليها عندما ينجحون في صف ما.

ومع بقاء العديد من الأطفال خارج هذا النظام، فقد نشأت مدارس غير رسمية يديرها السوريين كي لا يخسر الأطفال سنوات كاملة من تعليمهم. هذه هي حالة المجتمع الذي كان موضوع هذا التقرير، فقد اختاروا استخدام المنهج اللبناني لتسهيل الانتقال إلى مدرسة لبنانية حيث يمكن للأطفال الحصول على شهادة.

هنالك مدارس أخرى غير رسمية يديرها السوريون حيث يدرس المنهج اللبناني، ولكن باللغة العربية، (فالمنهاج موجود بالعربية ولكنه غير مستخدم في المدارس) بدون أي نية صريحة لتسجيل الأطفال في مدرسة لبنانية في المستقبل. بعض هذه المدارس استطاع الوصول إلى اتفاق مع وزارة التعليم اللبنانية – بمساعدة منظمات غير حكومية لبنانية – لكي يستطيعوا تقديم شهادات للأطفال.

كان الشعور الأكبر بخسارة الحقوق، وبالتمييز، ظاهراً بشكله الأكثر حدة لدى الذين يعملون . فكلهم أكد على وضعهم القابل للاستغلال بسبب الصفة القانونية لعملهم والطريقة التي يشعرون أن اللبنانيين يستغلونهم بها. الكثير من مر بتجارب عدم الحصول على الراتب بعد إنجاز العمل، والكثيرون ذكروا أن أصعب الأعمال وأقلها أجراً تعطى دوماً للسوريين. شخص واحد فقط اعتبر أن مالك المعمل الذي يعمل فيه "رجل جيد" وأنه يحترمه بنفس الطريقة التي يحترم فيها باقي الموظفين.

نفس الشعور بالتمييز ظهر عندما طرح موضوع العناية الصحية. كل المجيبين تقريباً تحدثوا عن قصة رفض دخولهم إلى المشفى لأنهم لم يستطيعوا إبراز المال الكافي للحصول على الطبابة. حتى إن بعضهم تحدث عن أنهم فهموا لاحقاً، حيث أنهم اضطروا إلى دفع مال أكثر لجراحة ما، لأنهم سوريون. بعض النساء اللاتي أنجبن في سوريا وفي لبنان ذكرن الشعور بالوحدة والخوف في تجربتهم في لبنان، حيث شعروا أن الناس لا يبدوا أنهم يكترثون. معظم الناس لا يذهبون إلى الطبيب على أي حال لأنهم لا يملكون المال اللازم، خصوصاً في حالات الأمراض الجدية.

5.4 التمييز الاجتماعي

كلُّ هذه الصعوبات تؤجج نظرة معينة لدى السكان السوريين تجاه اللبنانيين، وأيضاً تُحدِّد الطريقة التي يظن السوريون أنه يُنْظَر إليهم بها. الأكثرية ممن أُجْرِيَت معهم المقابلات عبروا عن شعور بأنّ السكانَ اللبنانيين يرون فيهم شيئاً سلبياً، ويدعونهم: «فيروس»، ويلومونهم على المشاكل الصحية المرتبطة بأزمة النفايات في لبنان[13]، ويتهمونهم بأنهم «يخرِّبون كل شيء» (مثلاً: خزانات المياه)، وبأنهم «لصوص عمل». ولكن التصور النمطي الذي فاق الكل من حيثُ نسبةِ ورودِه هو دعوتُهم بالـ«إرهابيين». وعندما طُلب منهم اختتام المقابلة بالشيء الأهمّ الذي ينبغي على هذا التقرير أن يوضِّحهُ، أكّد كثيرٌ من الذين أُجريت معهم المقابلات على ضرورة التوقف عن تسميتهم بالإرهابيين والتعامل معهم على أساس أنهم كذلك. إن هذا الفهم ليس حصيلةَ الموقف العام الذي يواجهه السوريين بين اللبنانيين وحسب، بل هو أيضاً نتيجةٌ لسياسات طبقتها الحكومة عبر الاعتقالات المذكورة فيما سبق، والتي حين جرى تقديم سبب للاعتقال، كان السبب المُعلن هو الشبهة في الأعمال الإرهابية.

وبسبب ذلك، فإن النظرة إلى الشخصية اللبنانية أيضاً كانت سلبية بمعظمها، فاتُّهم اللبنانيون بأنهم يميزون ضد السوريين، ويتمظهر هذا في سلوك «لئيم وعدواني» تجاههم. وعندما لا يظهروا هذه العدوانية، من خلال تعاطيهم معهم بشكل ألطف فإن الكثيرين شعروا أنها محاولة لابتزاز موقع ضعفهم. أحد الأشخاص قال أن ذلك انعكاس لحقيقة أن اللبنانيين ليس عندهم «قيم أو أخلاق». وأكد باقي الذين أجريت معهم المقابلات هذا الاعتقاد، فهم شعروا أن اللبنانيين لا يظهرون أي تضامن مع حالتهم وأنهم أناس أنانيون. وعبر أحدهم عن شعوره بالخيانة من قبل اللبنانيين بسبب الدور الذي لعبه حزب الله في معركة القصير ومسؤوليتهم عن عن نزوحه القسري.

على الرغم من أن النظرة العامة إلى اللبنانيين سلبية، فإن الناس رفضوا أن يعمموا أقوالهم وذكروا أن ليس كل اللبنانيين يتصرفون بهذه الطريقة. أقل بقليل من نصف الذين أجريت معهم المقابلات لم كن يملك صورة معينة عن اللبنانيين ككل وقال أن الموضوع يعتمد على الشخص. واعتبر اثنان أن السوريين واللبنانيين نفس الشيء، وأنهم «أخوة»، وأنه حتى لو كان العلاقات معقدة في هذه اللحظة من الزمن فإن الأمور ستعود إلى طبيعتها في المستقبل.

النظرة السلبية إلى اللبنانيين تنعكس أحياناً في الطريقة التي يتفاعل فيها الناس مع السكان المضيفين. 18% من الذين أجريت معهم المقابلات قالوا أنهم لا يتعاملون إلا مع السوريين. وكانت المجموعة كلها من النساء مما يعني أنهن لم يخرجن فعلياً من المخيم وبالتالي يستطعن حصر تفاعلهن مع السوريين، وأن ينشئن مجتمعهن الخاص. رجل واحد وحسب ذكر بوضوح أنه يتحاشى اللبنانيين بقدر ما يستطيع. ولكن أكثر من نصف الذين قالوا أنه يتفاعلون مع اللبنانيين – أحياناً إلى حد الصداقة – (ويمثلون 30% من الذين أجريت معهم المقابلات) عبروا على الرغم من ذلك عن نظرة سلبية بشكل عام، وذكروا أنهم يشعرون بأنه يساء إليهم وأنهم مرفوضون. وكانت النظرة تجاه العلاقة الجيدة على أنها الاستثناء وليست الشيء الطبيعي في مواقف اللبنانيين نحو السوريين. على الرغم من ذلك، فإن الشخصيات التي وصفت بذلك جرى توصيفها على نحو إيجابي جداً، فقال بعض المُجيبين عن لبنانية أنها "أخت"، و"شخص أنقذ[ه] من الاكتئاب"، و"محب ومحترم"، و"أصدقاء". ذكر باقي المجيبون تفاعلاً اعتيادياً مع اللبنانيين، غالباً ضمن العمل، أو الحي، أو الأماكن العامة، ولكن البعض ذكروا مرة أخرى أنه من الصعب الاقتراب من اللبنانيين والاختلاط بهم. ذكر أحدهم أنه حاول الاقتراب من اللبنانيين في الجامع دون أن ينجح وبالتالي «تخلى عن فكرة الحصول على أصدقاء لبنانيين»، ومنذ ذلك الوقت صار يصلي في الجامع في المخيم حيث اعتبر أن المكان أكثر أماناً على أي حال.

---

[13] الجزيرة:
Al Jazeera, "Lebanon's Capital Drowning in Ocean of Trash", 26 July 2015, available at http://www.aljazeera.com/news/2015/07/lebanon-capital-drowning-ocean-trash-150726083036505.html

باعتبار كل ما ورد فوق، فمن غير المفاجئ أنه، عندما سألنا عن شعورهم بالانتماء في لبنان، قال 85% منهم[14] أنهم لا يشعرون بالانتماء، ولا يريدون الانتماء. من بين هؤلاء الأشخاص، أقل بقليل من النصف قالوا أنهم لا ينتمون في لبنان، ولكن أيضاً، أنهم حتى لو أرادوا الانتماء فإن المجتمع اللبناني لن يسمح لهم بذلك. في هذه الحالة من الشرعي التساؤل إذا ما كنت الإجابة ستتغير إذا ما مُنح الناس فرصة الحصول على صفة قانونية والحصول على الخدمات العامة دون الشعور بالتمييز ضدهم. ولكن أكثرية منهم عبرت عن فكرة أن شعورهم بالانتماء إلى مكان ما (منطقة) أو شيء ما (دولة) ليس مرتبطاً بالاوراق الرسمية أو بطاقات الهوية. هؤلاء الناس عبروا عن ارتباطهم بسوريا وحقيقة أنه مهما كان المكان الذي يعيشون فيه فإنهم دوماً سوف ينتمون إلى البلد التي خسروها في المرة الأولى.

> **الانتماء ليس قطعة ورق، إنه مسألة هوية .**

أقلية من الناس قالت أنهم يشعرون بأنهم يستطيعون الانتماء في لبنان إذا استمر الوضع طويلاً جداً بحيث لا يجدون أملاً في العودة إلى سوريا. كل الذين عبروا عن هذا الرأي كانوا تحت الخامسة والعشرين من العمر ما عدا شخصاً واحداً. ولكن، ظهر أيضاً أنهم ينظرون إلى مفهوم «الانتماء» على أنه عملية اندماج في المجتمع، عبر الزواج مثلاً، أو عبر قضاء وقت طويل من الحياة في منطقة ما.

وبناء على ذلك يمكننا أن نميز في هذه الإجابات بين فهمين مختلفين لما يعنيه الانتماء إلى مكان ما. أولئك الذين ذكروا أنه من غير المسموح لهم الشعور بالانتماء، وأولئك الذين قالوا انهم يمكنهم الانتماء إذا لم يستطيعوا العودة إلى وطنهم، الاثنان يفهمان الموضوع على أنه اختراق المجتمع اللبناني والشعور بأنهم جزء منه، عبر كونهم مقبولين من الآخرين كأعضاء شرعيين في هذا المحتمع. كل الذين قالوا أنهم لا يمكنهم الانتماء أبداً، يفهمون الموضوع على أنه مسألة هويتهم، ولذلك فهو يعني تغيير شيء بداخلهم هم، وليس في نظرة الآخرين إليهم. على أي حال، لم يعني «الانتماء» لأي منهم إضعافاً لهويتهم السورية.

5.5 إجابات مُعَقْلِنة

على الرغم من العديد من العوائق التي تواجه اللاجئين في حياتهم اليومية في لبنان، الكثيرون اعترفوا بأن الحالة كانت صعبة على الحكومة اللبنانية من حيث إدارتها، وكان لها تأثير على حياة اللبنانيين، وخصوصاً الأكثر فقراً منهم. أحد الناس ذكر أنه واع للقلق السياسي في لبنان والذي تمظهر على شكل عدم القدرة على انتخاب رئيس، مما أجل الانتخابات البرلمانية منذ يونيو 2013. واعترف آخرون أن منطقة عكار منطقة فقيرة جداً وأن العديد من المشكلات التي تواجههم (مثلاً تكلفة العناية الصحية) يتعرض لها اللبنانيون أيضاً. وفي النهاية، عَقْلَن البعض السلوك العدواني عند بعض اللبنانيين عبر ربطه بذكرى الاحتلال السوري الذي يعرفون أنه أثر سلباً في الكثير من اللبنانيين. وبأخذ هذا الشيء بعين الاعتبار، فإن اللاجئين السوريين لا يتوقعون أن رد الفعل على وصولهم ومشاكلهم ستتعامل معه الحكومة اللبنانية باكمله، والتي يفهمون محدوديتها، ولكنهم على الرغم من ذلك يعتبرونها مسؤولة في موضوع تطبيق السياسات المميزة ضدهم، وفي موضوع الإقامات.

> **أشعر بالامتنان لكل شيء فعلته الدولة اللبنانية لنا حتى لو أنه بعيد عن أن يكون مثالياً. حتى لو كنت أعيش في وضع صعب، اللبنانيين يشاركوننا في كل مواردهم.**

[14] من بين الأشخاص الـ26 الذين تفاعلوا مع هذا الموضوع.

6. الاستجابات الإنسانية

يستضيف لبنان حالياً العديد من المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والتي تطور برامج مصممة لمساعدة اللاجئين السوريين في ما يواجهونه من صعوبات. وتتروح هذه البرامج في مجالها من تأمين السكن والماء النظيف والنظافة العامة (ما يدعى قطاع WASH) والمدارس والحماية. ويتم تعداد هذه المنظمات على بوابة السجل المدني لمشاركة المعلومات[15] حيث توجد لمحة عن الوضع وتقارير عن النشاطات في المنطقة، ويبلغ عددها على الأقل 63[16] بين منظمة دولية، ومنظمة غير حكومية، ومنظمة غير حكومية دولية، تعمل في لبنان. هذه القائمة لا تتضمن المنظمات غير الحكومية الأخرى (على الخصوص المنظمات غير الحكومية الخليجية) والأجنبية والمحلية والتي هي فعلياً بدورها تقوم بأعمال، وتموّل مشاريع للسوريين في لبنان، وذلك لأن هذه المنظمات لا تريد الدخول في عملية تنسيق النشاطات التي تقودها الأمم المتحدة. وعلى ذلك، فإن عدد المنظمات الإنسانية النشطة في لبنان أكثر بكثير من 63 على الأغلب. متطلبات التمويل التي تحددها مفوضية اللاجئين لتطبيق خطة الاستجابة من أجل سوريا نمت من حوالي واحد مليار دولار في أول بضع سنوات من النزاع ووصلت إلى حوالي المليارين في 2016[17]. لم يتم الوصول إلى هذه الأهداف، إنما جرى تمويلها في البداية بنسبة 65-70%. ولكن منذ 2015، تناقصت تغطية التمويل المطلوب، وبلغت 54% في 2015[18]، وعادت للارتفاع إلى 63% في 2016[19]. هذه التقارير لا تضمن التمويلات التي لا تأتي من المفوضية العليا للاجئين والتي تتلقاها المنظمات غير الحكومية (من مؤسسات، ومن دول مانحة بشكل مباشر).

اللاجئون السوريون واعون لكميات الاموال التي تصب في إدارة الأزمة في لبنان والدول الأخرى المجاورة لسوريا، وإن وجود العاملين الإنسانيين لم يمر دون أن يلاحظوه، كذلك الأمر بالنسبة لتعدد النشاطات الذي حصل. ولكن على الرغم من أن البرامج تُطبق، فقد حاولنا، عبر هذا البحث، أن نفهم كيف ينظر اللاجئون السوريون إلى نظام المساعدات هذا، وما الذي كانوا يتوقعونه واقعياً من القطاع الإنساني.

6.1 طبيعة وحجم المساعدات المقدمة

شاركت المنظمات الإنسانية في بعض جوانب بناء المخيم حيث يقطن أكثرية الذين أجريت معهم المقابلات. وفرت منظمة غير حكومية لبنانية المواد لبناء الخيم الأولى، ومن ثم ساعدت في توفير الإسمنت اللازم لجعل أماكن العيش والـ'شوارع' أكثر متانةً وفاعلية. ساعدت منظمة غير حكومية أخرى في تركيب خزان مياه يستخدم في المطابخ والحمامات، بينما وفرت منظمات غير حكومية أخرى المواد الخام، وتم بناء المخيم بأيدي أعضاء مجتمعه أنفسهم.

فيما يخص الاحتياجات الاساسية، ذكر كل المجيبين تقريباً، ودون فتح الموضوع معهم، أنهم استلموا «البطاقة الزرقاء» (وهي البطاقة التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي والتي تسمح لهم بشراء الطعام في متاجر محددة) وتحدثوا عنها بإيجابية. قال الكثيرون أنها النوع الأكثر إفادةً من الدعم الذي تلقوه، إضافة إلى بطاقة أخرى تسمح لهم بشراء الفيول لمدة أربعة أشهر في الشتاء لتشغيل مدافئهم. وبينما وصف الأكثرية هذه البطاقة بأنها «مفيدة جداً»، ذكر البعض أنها غير كافية لحاجات العيش.

---

15 http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122

16 http://data.unhcr.org/syrianrefugees/partnerlist.php

17 انظر تقارير التمويل: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/documents.php?page=9&view=grid&Language%5B%5D=1&Country%5B%5D=122&Type%5B%5D=5

18 انظر تقارير التمويل منذ 15 ديسمبر 2015 في/ http://data.unhcr.org/syrianrefugees/documents.php?page=9&view=grid&Language%5B%5D=1&Country%5B%5D=122&Type%5B%5D=5

19

فيما يخص التعليم، ذُكرت المؤسسات الإنسانية بأنها قدمت الفرصة للحصول على 'كورسات' مهنية تدريبية، وقالت النساء على نحوٍ خاص أنهن استطعن أخذ صفوف تدريبية في الحياكة، والطبخ، والتمريض. ويجري تمويل مدرسة المخيم من قبل منظمة غير حكومية لبنانية أيضاً، والتي تحدثوا عنها بشكل إيجابي جداً، ودفعت، كما يبدو، منظمة غير حكومية دولية أجورَ النقل إلى مدرسة الدوام الثاني، ولكنهم قالوا أن المنظمة لم تغطي كامل عدد الأطفال التي قالت أنها سوف تغطيه في البداية، مما رآه المُجيبون خيانة كبيرة. (**الصندوق 6**).

في خصوص الوصول إلى العناية الصحية، كانت الخدمات التي وفرتها المنظمات الإنسانية عاملاً مهماً حسب تجربة المُجيبين. كل النساء اللواتي أنجبن في لبنان ذكرن أن الأمم المتحدة غطت 75% من التكاليف. ولكن ظهر تضاربٌ في المبلغ الذي دفعنه مقابل الـ 25% المتبقية: فذكرت إحداهن أنها دفعت 15,000 ليرة لبنانية (ما يقابل 10$) بينما ذكرت أخرى انها اضطرت إلى دفع 200$. وشرح شخص ثالث أن المنظمة غير الحكومية التي تعمل في طرابلس غطت أجور ولادتها بشكل كامل، وقالت أنها سمعت بهذه المنظمة عن طريق أحد أقربائها المستقر في طرابلس. في مواضيع الصحة الأخرى ذكرَ الناس الذهاب إلى عيادات الأمم المتحدة ولكنهم لاحظوا أن هذه العيادات بعيدة وأنها تتطلب دفع أجرة المواصلات، مما قلل من إيجابية دفع الكلفة المخفضة للطبيب. وقال المجيبون أن هنالك سيارتان (فان) تصلان إلى المخيم بانتظام (إما شهرياً أو كل أسبوعين) لتقديم الفحوصات المجانية للأطفال وفحص البالغين المرضى، وتقديم الدواء الأساسي مجاناً والمساعدة في الوصفات، ولكن مرة أخرى، كان هنالك تنوع كبير في توفر الدواء وتكلفة الوصفات. وكما ذكر أحد الأشخاص، فإن الذهاب إلى إحدى العيادات التي تديرها منظمة غير حكومية دولية خيارٌ آخر. وشرح عدد من الذين يعانون من حالات صحية سيئة أنهم كانوا عاجزين عن التعامل مع وضعهم الصحي لأنهم لم يحصلوا على تغطية من الأمم المتحدة أو مؤسسات إنسانية أخرى، والتي لم توفر إلا العناية الصحية الأساسية. ولذلك، عندما ظهرت كتلة في الثدي عند إحداهن، كان الأمر عائداً للعائلة لإيجاد طرق للحصول على استشارات أو عمليات لعلاجها، وفي الواقع، عَنَى ذلك فعلياً أن الشخص لا يستطيع الحصول على العناية الطبية لأن السعر يتجاوز قدرته.

الصندوق رقم 6: فساد أو عدم كفاءة أو سوء تفاهم؟

جاءت منظمة غير حكومية دولية ذات سمعة جيدة إلى المدرسة غير الرسمية الموجودة قرب المخيم حيث يذهب الأطفال في الصباح. وبعد تسجيل معظم الأطفال (الموجودين في هذه المدرسة غير الرسمية، وعددهم ٥٠٠) في مدرسة دوام ثاني رسمية، عرضت المنظمة الحكومية غير الدولية أن تدفع تكاليف المواصلات إلى المدرسة التي هي أبعد من مسافة المشي. في النهاية، لم تغطي المنظمة سوى تكاليف ٢٠٠ طفل دون توضيح لماذا، تاركةً المجتمع معتقداً أنهم رغم حصولهم على المال لكل الأطفال فقد أبقوا حوالي نصفه لأنفسهم.

هذه الخدمات عَنَت أن أقلية كُبرى من الناس الذين أجريت معهم المقابلات أعطوا تعليقات إيجابية عن الأمم المتحدة – وذلك يعود خصوصاً إلى توفير البطاقات المذكورة فيما سبق – والمنظمات الإنسانية الأخرى. ولكن على أي حال، كان من الواضح، من الإجابات المختلفة، أن الخدمات المتوفرة كانت متفاوتة وأن معرفة الأشخاص الصحيحين كان عاملاً رئيسياً في الحصول على المساعدة (مثلها في ذلك مثلُ الخدمات التي تقدمها الدولة اللبنانية). 24% من الذين أجريت معهم المقابلات قالوا أيضاً أنهم على الرغم من معرفتهم للكثير من المنظمات الإنسانية المهتمة باحتياجاتهم والموجودة في المنطقة، فإنهم كانوا لا يعرفون ما الذي تقدمه هذه المنظمات تماماً للمخيم أو لهم، وقالوا أنهم كانوا لا يطلبون المساعدة منهم وحدهم.

6.2 إخفاقات الاستجابة الإنسانية

على مر كامل عدد المقابلات كانت الأغلبية الكبرى من التعليقات بخصوص الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى سلبية. وكان ينظر إلى المنظمات غير الحكومية على أنها لا يعتمد عليها في الحفاظ على وجود دائم، وقال عدة أشخاص أنها «تأتي وتذهب»، موضحين أن برامجها ليست ذات استمرارية. وعبروا عن أن المساعدة تأتي في لحظات مهمة من العام، وخصوصاً في رمضان. وقال آخرون أنه على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية زارتهم، فإن هذا لم يؤد، في كثير من الأحيان، إلى أي شيء على الأرض. وأما فيما يخص الأمم المتحدة، رأى الناس أنها «عاجزة»، قائلين أن لها «أيدٍ مكسورة» . وفي الحالتين يعني هذا أن منظور الأغلبية عن الفاعلين في المجال الإنساني هو منظور سلبي، مما يولد حالة من قلة الثقة في ممثليهم. وقال سبعة أشخاص أنهم شعروا بأن «لا أحد يكترث» وأن الفاعلين في المجال الإنساني لا يساعدونهم بقدر استطاعتهم.

أحد الاعتقادات الشائعة المهمة كان أن القطاع الإنساني تجري إدارته كعمل تجاري على حساب الأهداف الإنسانية التي يجب أن تكون سباقة على ذلك. وألقى العديد ممن أجريت معهم المقابلات اللوم على نشاطات المنظمات غير الحكومية قائلين انها ليست أكثر من تعاملات تجارية بينهم وبين المتبرعين. شعر الناس أنهم يُنظر إليهم على أنهم مستفيدون ويُستَخدمون كأرقام لتبرير الحصول على التمويل. وأشاروا إلى الأمم المتحدة، في دورها التنسيقي عبر المفوضية العليا للاجئين و 'يونيسف'، بأنها «مدير الأعمال»، وإلى جانب فكرة العمل التجاري أُضيفت فكرة الفساد التي اتَّهمَ عددٌ من المجيبين المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة بها، يحتوى **الصندوق 6** مثالاً على ذلك. وجرى النظر إلى التفاوت بين الوعود والتطبيق على أنه دلالة على فساد من هذا النوع، ولكن العامل الرئيسي كان العَرْضَ الواضح للـ«سيارات الفارهة» والـ«نظارات الشمسية» الذي جعل الناس يشعرون بأن مثل هذه المنظمات لا تُنفق بالشكل الصحيح.

وبالارتباط مع هذا الشعور، كانت هنالك مسألة أن اللاجئين السوريين – وهم 'المستفيدون' من البرامج الإنسانية – لا يجري الاستماع إليهم، و بالتلي فإن البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية لا تقابل احتياجاتهم على ارض الواقع. أحد الأشخاص قال بشكل واضح أن طاقم المنظمة غير الحكومية، خلال مقابلات التقييم، لم يمنحهم وقتاً حتى يجيبوا عن أنفسهم، بل كانوا يوجهونهم نحو إجابات معينة: «يقولون لنا ما الذي ينبغي أن نقوله، لا يتركوننا نقول ما نريد». يوضح **الصندوق رقم 7** مثالاً صارخاً عن محاولة مساعدة إنسانية تكاد تكون متعمدة في تعاميها عن الحاجات المباشرة والواضحة. ذكر آخرون حالات طلبوا فيها المساعدة من القطاعات الإنسانية في حالة خاصة (مثلاً، تحسين الملجأ لتفادي الفيضانات في الشتاء). قالت المنظمة غير الحكومية المتواصلة معهم أنها لا تستطيع المساعدة في هذه المشكلة ولكنها عرضت عليهم زيادة حصصهم من المساعدات الغذائية بدلاً من ذلك. رفض الشخص ذلك لأنه لم يكن الشيء الذي يحتاجونه في ذلك الوقت، واعتبره عرضاً غير صادق.

صندوق 7: ما الذي تحتاجه؟

خلال شتاء ٢٠١٥ تعرض المخيم لفيضان اخترق 'الخيم'، مما جعل الأغطية والوسائد المستخدمة للنوم غير قابلة للاستخدام. الشتاء في لبنان عادة بارد جداً وتحدي قائم بذاته، ولكن هذه اللحظة بالذات كانت أزمة أكبر من مجرد الإنزعاج العام بسبب الشتاء القارس في السكن ذي التدفئة السيئة. كان الناس يجتمعون في خيمة مشتركة واحدة حول مدفأة للهرب من الخيام الفائضة حيث لا يستطيعون النوم. زارت منظمة غير حكومية دولية المخيم في ذلك الوقت، ولم تقدم حلاً لمشكلة الفيضان بل قدمت بدلاً من ذلك مشروعاً يتعلق

بالنشاطات النفسية-الاجتماعية للأطفال. اعتبر الناس ذلك استفزازاً مما خلق كراهية نحو المنظمات غير الحكومية بشكل عام.

وفي نفس الوقت، قرر بعض الأفراد (لبنانيون ومن دول العالم) الذين تنبهوا إلى مشكلتهم أن يجذبوا الانتباه إليهم ويطلبوا المساعدة عن طريق الوقوف في المطر حتى يستطيعوا جمع التبرعات اللازمة لشراء أغطية ووسائد جديدة. ونظر المجتمع إلى هذا الفعل على أنه نجاح، وأنه فعل ذو معنى.

هذه الملاحظات والاعتبارات جعلت بعض المُجيبين يشعرون بأنهم مزدرون ومُحتقرون من قبل العاملين الإنسانيين. وقال عدة منهم أنهم شعروا بأنهم يُنظَرُ إليهم بنظرة دنيا أثناء التعامل مع المنظمات غير الحكومية، ليس فقط بسبب سياراتهم الفارهة والنظارات الشمسية، بل بشكل رئيسي بسبب سلوكهم، فيبدو عليهم القرف عند دخولهم الخيمة، ويرفضون شرب القهوة. عبّر الناس عن رأيهم بأنه من المهم بالنسبة إليهم أن يشعروا بأنهم يعاملون كأكفاء، وهو شيء قدروه جداً عندما كان يظهر على من يتعامل معهم. وفي امتداد لهذه الملاحظة، قال أحد الأشخاص أنه وجد ضيقاً لأنه شعر بأنه مضطر لأن يكون دبلوماسياً مع العديد من الفاعلين لأنه يعرف أنه يعتمد عليهم.

من بين المشاكل الرئيسية في القطاع الإنساني والتي ذكرت أثناء المقابلات كانت إحداها تتكرر مراراً: الذين مروا بتجربة العمل مع منظمة غير حكومية أو منظمة غير حكومية دولية شرحوا أنهم يحصلون على مال أقل من نظرائهم اللبنانيين. كانوا كلهم واعين لاستحالة التعاقد معهم بشكل قانوني كموظفين لدى المؤسسات غير الحكومية بسبب صفتهم غير القانونية في لبنان، ولكن من الممكن تعيينهم كمتطوعين وأن يحصلوا على مبلغ رمزي من المال لا يساوي مرتباً. الذين أجريت معهم المقابلات يعرفون أنه، وبسبب صفة «المتطوع» هذه، ليس بإمكانهم الحصول على ما يحصل عليه الموظف اللبناني، ولكن، ليس هذا ما كانوا يرونه تمييزاً، لانهم يفهمون القانون. لكن البعض استوعب أنه حتى في موقع المتطوع، وفي نفس المنصب، وبنفس المؤهلات، فإن اللبناني يحصل على 50$ أكثر من السوري. ونظروا إلى ذلك على أنه إخفاق كبير للقطاع الإنساني والذي بدا وكأنه يعزز عدم المساواة التي يقع السوريون ضحيتها في المجتمع اللبناني، بينما كان المتوقع منه أن يعمل على جعلها أكثر عدالة.

وعلى مستوىً آخر، شعر الناس أن العاملين في المجال الإنساني غيرُ قادرين على التمييز بين المستفيدين المحتملين حسب حالتهم لتحديد كيفية ودرجة المساعدة، فعبّرت أرملة عن شعورها بأنها اعتُبرت مثل أي عائلة على الرغم من أنها وحدها ومضطرة لإعالة سبعة أطفال. كل الذين اتخذوا سكناً خاصاً خارج المخيم شرحوا أنهم كانوا غير مرئيين للعاملين الإنسانيين لأنهم لا يعيشون في مخيمات، فالعيش خارج المخيمات يتم تفسيره بأنه دلالة على أن وضع العائلة المالي أفضل من الذين يعيشون داخل المخيم. ولكن كان واضحاً من مقابلاتنا أن هذا غير صحيح. فهنالك أسباب مختلفة تدفع السوريين النازحين إلى العيش في بيوت بدلاً من المخيمات، وكلها ترتبط بنوع من الضرورة وليس الاختيار: المرض، الجروح التي تشل المصاب، نقص المساحة الكافية في المخيمات، هذه كانت الأسباب الأكثر تكرراً لسكن الناس خارج المخيم. من الصحيح أن هؤلاء دفعوا أكثر لقاء الأجار من الذين يقطنون في المخيم، ولكن هذا يعنى أنهم اضطروا لإيجاد طرق لتوفير المال الإضافي، وليس أنهم اختاروا بيوتهم حسب المال المتوفر عندهم. والمنطق نفسه بدا أنه ينطبق على المخيم الذي هو محور تركيز هذه الدراسة، حيث شرح أحدهم أنهم حصلوا على مساعدات أقل من الأمم المتحدة لأنهم يعيشون في بيوت «جدرانها اسمنتية»، مما يجعلهم «تجمعاً مبنياً» وليس «مخيماً». وفي النهاية، كان هنالك خيبة أمل من أن العاملين الإنسانيين لم يميزوا بين السوريين النازحين وبين البدو و'النور'.[20] البدو جماعة شبه مترحلة من الناس، بمعنى أنهم على الرغم

[20] 'النور' لفظ للإشارة إلى الغجر في الشرق الأوسط. وغالباً ما يستخدم للإهانة'

من أنهم سوريون فقد كانوا يعيشون بين سوريا ولبنان قبل اندلاع الحرب. طريقة حياتهم الطبيعية تضمن السكن في الخيم وبعضهم موجود في المنطقة منذ عقود. وقال عدد من الأشخاص أنهم التقوا بممثليهم خلال لقاءات تنظمها المنظمات الإنسانية، حيث عرفوا أن بعضهم يحصل على ما يصل إلى 400$ من الدعم المالي شهرياً، بينما كل الذين أجرينا معهم مقابلات يتلقون متوسطاً قدره 130$. شعر الذين أجريت معهم المقابلات أنهم يُعاقبونَ على محاولتهم إعادةَ بناء حياتهم التي خسروها وتحسينِ نوعية سكنهم منذ أن وصلوا وعاشوا في خيم بسيطة. جرى تقدير هذا التحسن على أنه علامة على عدم وجود ضرورة لتقديم التمويل لهم، ونظر المجيبون إلى ذلك على أنه نوع من التمييز.

> **لو لم تكن المنظمات غير الحكومية موجودة على الأرض وتقول أنها تؤدي عملها، كنا نستطيع ربما أن نعذرها. ولكن أن تكون موجودة هنا، وأن لا يتحسن الوضع بعد كل هذه السنين، هذا لا عذر لهم فيه.**

وبالارتباط مع هذه المسألة هنالك مشكلة الشفافية، أو بالأحرى نقص وجودها. وكان هذا واضحاً بشكل خاص في مسألة كمية الدعم المقدم إلى الأشخاص المختلفين من قبل برنامج الغذاء العالمي (WFP). في يوليو 2015، أعلن برنامج الغذاء العالمي أنه مضطر لإنقاص الدعم الغذائي الذي يقدمه للاجئين السوريين في الدول المجاورة بسبب نقص التمويل . وشرح المجيبون كيف أن الحصة انتقلت من 45$ للشخص شهرياً إلى 27$ للشخص شهرياً في المتوسط، ولكن هذه المبلغ يتنوع حسب العائلة، والبعض جرى إخراجهم من البرنامج. وقال عدة أشخاص انهم لا يفهمون كيف يعمل النظام وما هي المعايير المستخدمة في قرار المنح، والمبلغ الممنوح، وإلى من، وأين. خلق هذا معاناة من خوف فقدان الدعم الذي اعتبروه بالإجماع ضرورياً، ولكنه أيضاً ساهم في خلق الشبهات نحو المستفيدين السوريين الآخرين ونحو المنظمات الإنسانية (والتي يعتبرون أنها فاسدة بالأصل). ذكرت مسألة نقص الشفافية أيضاً بخصوص عملية إعادة التموضع (السكني)، والتي رأى الناس أنها تجري بعشوائية وتعتمد على 'الواسطة' أكثر منها على المعايير الموضوعية.

> **وعدم قابلية تغيير الطريقة التي يُقدم بها الدعم لعبت أيضاً دوراً، حسب قول ممثلي المخيم (الذين يعيِّنهم المجتمع)، في خلق قلة الثقة القائمة بين السوريين والأمم المتحدة.**

هذه الانتقادات بدورها كانت جزئاً من ملاحظة أكبر هي أن الطريقة التي تنفذ بها البرامج الإنسانية لا تتطور مع الوضع. فحيث كانت بعض الأشياء مقبولة منذ ثلاث سنوات، عندما كان الناس قد وصلوا للتو ويعتقدون أن إقامتهم ستكون مؤقتة، ما عادت مقبولةً الآن حيث لا يبدو على الصراع أي من علامات الانتهاء، وعندما بات السوريون يرون أن معاناتهم سوف تستمر على المدى الطويل.

> **الأمم المتحدة تعمل، صحيح، ولكنهم يستمرون في القيام بأخطاء ولا يعترفون بها، ويتمسكون بسياساتهم السابقة.**

[21] https://www.wfp.org/news/news-release/wfp-forced-make-deeper-cuts-food-assistance-syrian-refugees-due-lack-funding

6.3 تطور التوقعات من الاستجابة الإنسانية

مع تطور الوضع، واستيعاب أنه قد يدوم فترة طويلة، بات عند بعض اللاجئين السوريين في لبنان توقعات جديدة من الامم المتحدة والفاعلين في المجال الإنساني، وهي توقعات تتضمن أن يعملوا بصفتهم عنصراً سياسياً أكثر، وأن يطالبوا بحقوقهم، لا أن يعملوا بصفتهم منسقاً لتوزيع المعونات وحسب. عبر آخرون عن رفض كامل للاستجابة الإنسانية، قائلين بأنهم لا يثقون بأي من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وأنهم ما عادوا يتوقعون منهم شيئاً.

السوريون اليوم، كما هم ممثلون في العينة التي أخذناها، يعتقدون، ويتوقعون، أن العاملين في مجال الأمم المتحدة في لبنان يجب أن يحاولوا ممارسة المزيد من النفوذ على الدولة اللبنانية. والأشخاص الذين مروا بتجارب التعامل مع المفوضية العليا للاجئين مع ناشطين سوريين آخرين ذكروا أن كل حل قدمه السوريون رُفض على أساس أن الدولة اللبنانية لن تقبل به. يعني هذا أن الامم المتحدة يُنظر إليها على أنها، فعلياً، شريك للدولة اللبنانية، بينما المتوقع منها أن تكون مستقلة وأن تعمل حيث يشعر الناس بأن كل المؤسسات قد تخلت عنهم. وعبَّر عدد من الذين أجريت معهم المقابلات أيضاً عن استغرابهم بخصوص هذا العجز الظاهر لدى الأمم المتحدة في الدفع نحو تغيير بنيوي في لبنان، مقارنة بالتمويل الضخم الذي تلقته من دول ذات نفوذ.

ما يتوقعه الناس الآن من الأمم المتحدة، ومن المنظمات الإنسانية الأخرى، يتجاوزُ الحصول على الحاجات الرئيسية مثل الأكل والملجأ، فهم يريدون حلولاً لوضعهم القانوني في لبنان، والذي تنبع منه معظم معاناتهم، وإن إيجاد حل لهذه المشكلة سوف يتجنب زيادة عدد الأطفال غير المسجلين في أي دولة، مما يوفر للأطفال فرصة الحصول على شهادات دراسية، ويسمح أيضاً بإيجاد عمل اكثر أماناً للبالغين، وبالتالي يسمح لهم بإيجاد طرق لإعالة عوائلهم. ومن جهة أخرى، فإن هذا سوف يتحاشى احتمال اندلاع العنف، حيث الناس المحرومة من حقوقها تشعر بشكل متزايد بأنها مهمشة ومستثناة من المجتمع الذي تعيش فيه.

في أي حالة، الحل، كما تراه العينة التي أجريت معها المقابلات، سياسي قبل أي شيء. إذا كانت الأمم المتحدة في لبنان لا تستطيع ممارسة النفوذ على الدولة اللبنانية حتى تمنح السوريين وضعاً قانونياً، وبالتالي توفر لهم حقوقهم، فإن الأمم المتحدة بصفتها تجسد المجتمع الدولي ينبغي أن تعمل على نحو أكبر لإيجاد حل للصراع الدائر في سوريا كي يستطيعوا العودة.

> **"يجب على المجتمع الدولي أن يساعدنا، ليس عبر تقديم الإغاثة وحسب، بل عبر المساعدة في إنهاء الصراع في سوريا.**

7. العائلة النازحة

ظروف الحياة الصعبة التي يواجهها المجتمع تمثل خطراً آخر على استمرار نظام العائلة السورية التقليدي في المخيم. إذْ إن نقص المساحة والخصوصية تضرّ بعلاقات العائلة عبر إجبار الأقارب على العيش في ظروف مزدحمة أو تقسيم العائلات أكثر: «هناك مشكلة خصوصية. كل عائلة – ونحن كُثُر – تعيشُ في خيمة واحدة»، «عندما يكون عندك منزلك يمكنك أن تربي أولادك كما تشاء، والآن لا أستطيع لأنهم في الخارج طول الوقت".

> **أشعر بأني خسرت كل شيء، بيتي، وأولادي (فهم لا ينامون في خيمتي لأنها أصغر من أن تتسع لهم)... الحالة خارجة عن السيطرة.**

وفي الوقت نفسه، فإن الكثافة السكانية العالية في المخيم لها عواقب سيئة على العلاقات الشخصية على مستوى المجتمع. إذا كان العيش في قرب شديد من بعضهم يزيد من شعور بعض المُجيبين بالانتماء إلى مجتمع المخيم («نستطيع أن نكون لبعضنا»)، فإن آخرين يؤكدون على أنهم يفضلون العيش خارج المخيم، حتى ولو كان ذلك في «مكان أصغر» حيث لا يكون نقص الخصوصية وحميمية العائلة مشكلة.

علاوة على ذلك، يبدو أن صراع الأهل لتوفير «الحاجات الأساسية» لعائلاتهم، لا يُبقي عندهم، في أكثر الأحيان، وقتاً أو طاقة كافيين للتركيز على تعليم أبنائهم: «الأهل لا يملكون الوقت للجلوس مع أطفالهم وتعليمهم الصح من الخطأ». والأطفال المرهقون من يوم الدراسة الطويل (حيث يدرسون في الصباح في مدرسة المخيم، وبعض الظهر في مدرسة الدوام الثاني اللبنانية) ليسوا مستعدين لقضاء وقت خاص مع عائلتهم عندما يعودون إلى البيت: «الأطفال يقضون وقتاً أكثر من اللازم في المدرسة، ويعودون للنوم وحسب، ينامون أثناء أكلهم. لا يملكون وقتاً لفعل أي شيء. ما عادوا يجلسون مع عائلاتهم».

لقد فرقت الحربُ العائلات عن بعضها جغرافياً، مما قد ساهم بالأصل في إقلاق تقاليدهم من حيث «نمط العيش». إذا كان المجيبون يصرون على حقيقة أن «الأقرباء [كانوا] يعيشون قرب بعضهم» في سوريا ما قبل الحرب، فإن واقع المنفى يجعل هذا التقليد من تقارب العائلة صعب الممارسة: «منذ ثلاث سنوات وأنا أعيش هنا (...). أخي الكبير في عرسال وأمي في حمص». هذه المسافة التي فرضها الصراع بين أفراد العائلة لا تؤدي إلى مشاعر الحزن والوحدة وحسب، بل إنها، أيضاً، تمنع الناس من ممارسة تقاليدهم وعاداتهم، مثل استشارة الكبار في العمر في شؤون المنزل: «في عائلتنا، كنا لا نستطيع تجاوز سلطة الكبار ولكن منذ الحرب (...) اعيش بدون أقربائي".

7.1 تحديات النشاط الاجتماعي عند الأطفال

تخوف الأهالي من تربية أبنائهم له عوامل سياسية أيضاً، فالعوائل تخشى من أن تربية أبنائها في «مجتمع يكرههم» وحيث يُعامَلون بطريقة سيئة «فقط لأنهم سوريون» سوف يشجع الأطفال على أن «يكبرَ الحقد عندهم ويبحثوا عن الانتقام في المستقبل» بدلاً من «[ترسيخ] القيم لديهم». حسب بعض

المجيبين، فإن السياق «غير الواضح» و «غير العادل» الذي ينمو الأطفال فيه لا يسمح لأهلهم أن يربونهم كما كانوا يفعلون في سوريا: «كيف يمكنك أن تقول لهم أن يتصرفوا بأدب عندما يكون الوضع سيئاً وعير عادل؟». بالنسبة إليهم، فإن أزمة التعليم هذه تصعِّب على الأطفال «تشكيل هويتهم الخاصة».

> **الأطفال مثل قنابل موقوتة تنتظر الانفجار.**

7.2 الأدوار العائلية المعطلة

على مستوى البيت، انقلبت الأدوار العائلية رأساً على عقب، فالكثير من الأطفال مضطرون لمساعدة أهلهم، إما عبر «الاعتناء بأخوتهم» أو عبر «[ترك] المدرسة» والبدء في العمل. إن انشغال الأطفال في عمل عائلاتهم وإعالتها مسألة ينظر إليها البالغون بشكل سيء جداً، حيث يشعرون أنهم يحرمونهم من «حقهم في أن يكونوا أطفالاً»: «لا يستطيعون أن يكونوا كالأطفال الآخرين الذين يلعبون وحسب، وهذا له عواقب نفسية». هذه العواقب النفسية تتضمن مشاكل هوية تتعلق بإرغامهم المبكر على النضج: «هؤلاء الأطفال لا يستوعبون أنفسهم. ما عادوا يعرفون إن كانوا أطفالاً أو بالغين».

> **الأطفال اختبروا أشياء كان لا ينبغي أن يختبروها قبل أن يصبحوا أكبر من ذلك بكثير.**

الذكور من الأطفال معرضون بشكل خاص لخطر ترك المدرسة بسبب «الحالة الاقتصادية» لعائلاتهم. وحتى عندما تكون مشاركتهم في مدخول العائلة ضرورية، ولكنها أيضاً تتسبب بخطر «[تخريب] نظام العائلة وعلاقاتها»، ويصف المجيبون ذلك بأنه «جزء ضروري من التقليد السوري»: «إذا كان الطفل يعيلُ عائلته، فقد يظن أنه هو صاحب القرار ويتوقف عن احترام أبيه والناس الأكبر منه كما كان يفعل».

7.3 الجندر والنزوح

كثيراً ما تُشجع النساء والبنات على الدراسة والعمل، وذلك لتجنب الفقر، أو تجنب دخولهم في التجارة الجنسية، أو الزواج المبكر لأسباب مالية. وتمثل النزعتان انفصالاً عن تقاليد المجتمع: «كيف يمكنني أن [أعمل بجهد] بعد أن رباني أهلي على ألا أفعل شيئاً بعد زواجي؟»، «أعرف أني تزوجت مبكراً، ولا أحب ذلك. ما كان الأمر سيكون كذلك في سوريا".

> **لأن بنتآ خسرت أباها أوأخاها , فيجب أن تتزوج . لهذا يجب ان تكون قوية وان تحصل على تعليم وشهادة كنوع من الحماية لها, ومن استغلالها**

ومن جانب آخر شددت بعض الفتيات والنساء على أن السنوات الماضية كان لها تأثيرٌ أيجابي عليهنْ من حيث الفهم والممارسة في شؤون العائلة والدور الاجتماعي. وقلنَ أنهن أصبحن أكثر وعياً لضرورة التعليم والاستقلال وإيصال أصواتهن في العائلة والمجتمع: «على المستوى الشخصي، لقد أصبحتُ أقل خجلاً (...). أستطيع ان أعبرَ عن رأيي في البيت وتستمعُ عائلتي إليّ أكثر»، «الشيء الأكثر أهميةً [الذي تعلمناه] هو أن النساء لا ينبغي أن يكُنَّ زوجاتٍ رباتِ بيوت وحسب. عليهن أن يحصلن على تعليم أكثر، تحسباً للتعامل مع حالات صعبة قادمة. يجب أن يكنَّ قادرات على صنع قراراتهن بأنفسهن، وأن يقلنَ رأيهن ويشاركن في المجتمع».

في بعض الحالات، العيش في المنفى ادى الى تغيير في ممارسات الزواج التقليدي، والتصورات حوله، بشكل كبير. يرى بعض المجيبين أن احتمال الزواج من غير سوري بات خياراً، بسبب تواصلهم المستمر مع مواطنين اجانب و/أو بسبب رغبتهم بالمضي قدماً في حياتهم، حتى لو كان الوضع في سوريا لن يتحسن في المستقبل: "أنا متزوجٌ من امرأة ألمانية. تقدمت إلى السفارة الألمانية في لبنان لكي أنتقل إلى هناك"،

"أستطيع الانتماء هنا في لبنان إذا كان الوضع سيستمر طويلاً. أستطيع أن اتزوج شاباً لبنانياً".

8. هوية النازح

لم تتوقف تأثيرات النزوح عند النسيج التقليدي، وأنماط تفاعل المجتمع السوري، والطريقة التي تجري ممارستها بها خارج سوريا، وحسب، بل أثّر أيضاً في الطريقة التي يعّرف بها الأفراد أنفسهم ويصفون شعورهم بالهوية. ما حصلنا عليه من مقابلاتنا كان استيعاب أنه على الرغم من ظهور سردٍ متجانس وموحد لما يعتبر الهوية السورية قبل الحرب، فإن تجربة النزوح أثرت في الأفراد بطرق مختلفة وأحياناً متناقضة مما يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، ظهور سرد موحّد.

8.1 ذكرى الهوية السورية

بالمجمل، فإن المجيبين وصفوا الهوية السورية بأنها تُظهر صفات إنسانية مثل «الكرم» و«الضيافة» و«الطيبة» و«اللطف» و«الاهتمام» و«الغيرية» و«الإنسانية» و«المتعاطفة». وأكد المجيبون على أن هذه الصفات كانت ظاهرة بشكل خاص في سياقات العلاقات والتعاملات في العائلة ومع الجيران والأصدقاء.

> **يمكنك أن تعرف أن الشخص سوري من الطريقة التي يعاملك/تعاملك بها.**

التشديد على هذه الصفات الإنسانية لم يكن محدوداً بوصف الأفراد، فالكثير من المجيبين استخدمه لتعريف المجتمع السوري لما قبل الحرب ككل. وعلى ذلك، فإن عدداً من الاشخاص وصف سوريا بأنها «أم أو بيت كبير»، وشبه الشعب السوري بـ«العائلة الكبيرة»، مؤكدين على الفرادة التي يشعرون أنها ترتبط به: «لا تجد هذا في كل مكان».

وشددت الكثير من الإجابات أيضاً على أن هذا الحس من التقبل الاجتماعي والتكافل والأخوة والضيافة يتحكم أيضاً بعلاقات السوريين مع الأجانب. ومما شددوا عليه بشكل خاص، واستخدموه كمثال متكرر، يتعلق بالطريقة التي استقبل بها السوريون – أفراداً ودولةً – اللاجئين اللبنانيين أثناء حرب 2006 بين لبنان وإسرائيل. ولكن عدداً منهم ايضاً يتذكر تجربته مع سائح ألماني استقبله المجتمع وقتاً طويلاً جداً، وذلك بسبب الضيافة الحارة التي كان يجدها، على الرغم من أنه لا يتحدث حتى لغة مشتركة معهم.

> **استقبلنا مرة سائحاً ألمانياً لمدة شهرين. وكنا نسميه 'مكدوس' لأنه كان يحب هذا الطبق ولأنها الكلمة الوحيدة التي كان يعرفها من اللغة العربية، ويسمي كل شيء 'مكدوس'. بقي وقتاً طويلاً بحيث أصبح النظام يشك بأمره. و عندما غادر كانت حفلة الوداع عاطفية جدا.**

الصفات الإنسانية في التعامل لم تكن المُحددات الوحيدة التي استخدمها المجيبون لتعريف الهوية السورية. كان هنالك صفات شخصية أخرى مثل الشجاعة والطموح والشغف والاجتهاد وحبُّ الفرح والنكتة والنزاهة والبساطة والتواضع والفخر والتسامح، كلها ذُكرت. وبعضهم وصف سوريا – ليس عبر صفات الأفراد الذين يشكلون سوريا – بل عبر وصف مميزات البلد التي يحبونها ويفتخرون بها بشكل خاص. فمثلاً، ذكر المجيبون أن سوريا لها تاريخ وحضارة: "سوريا كانت أول بلد عربي يفهم ويطبق فكرة الديمقراطية في الخمسينات، واعترفت بحقوق المرأة وسمحت لها بالمشاركة في المؤسسات". وذكروا أيضاً تنوعها الاقتصادي: "كل شيء كان مصنوعاً في سوريا... الجبنة، الخضروات، الخ، كنت تستطيع أن تجد أي شيء في بلدك". وذكروا أيضاً أمانها: «كنت أذهب حيث أريد في الليل وأترك بابي مفتوحاً في أي وقت». كل هذه ذُكرت بصفتها عوامل مهمة في الذاكرة المحمولة عن الهوية السورية ما قبل الحرب. هنا من المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من أن المجيبين لم يقولوا ذلك بالضبط، فإن تجربتهم الحالية في لبنان عاملٌ مهم في تحديد آرائهم. كان واضحاً في العديد من الحالات أن الإجابات تتوافق مع صعوبات معينة اختبروها خلال حياتهم في لبنان. فإن الصعوبات التي واجهت السوريين في محاولتهم الاندماج في الاقتصاد اللبناني، محاولين الاستفادة من مهاراتهم، ومحاولتهم تسجيل أبنائهم في المدارس، على سبيل المثال، جعلت درجات التعليم والاستقرار والاقتصاد في سوريا ما قبل الحرب أكثر أهميةً في ضوء ما خسروه. وبشكل مشابه، فإن الذين ذكروا الأمان في سوريا ما قبل الحرب اعتبروه مسألة ضرورية في ضوء خوفهم اليومي من الاعتقال أو الاضطهاد من قبل الشرطة أو الأمن العام اللبنانيين. إلى هذا الحد، يمكن القول بأن رؤية المجيبين لسوريا ما قبل الحرب قد تأثرت بتجربة نزوحهم والحياة كلاجئين في لبنان.

منذ الآن، تسمح لنا هذه الملاحظات أن نرى كيف أن الآليات الداخلية التي يبدو أنها تحدد وتعرّف الطريقة التي يعرّف بها الأفراد الهويةَ السورية مبنيةٌ بشكل رئيسي على الطريقة التي يتفاعل بها السوريون مع بعضهم ومع الآخرين بشكل عام. يؤكد هذا على الدور الضخم الذي يلعبه الآخرُ في تشكيل وإعادة تحديد هوية المجتمع المجموعية، ولذلك فهو يشير إلى حقيقة أن ما يمكن تقديمه على أنه عوامل «داخلية» في تطور الهوية السورية هو في الواقع عواملة «خارجية» بسبب أهمية العلاقات بين الأفراد في تحديد الذات السورية.

8.2 الحرب والمنفى: تطور الهوية السورية

التأثير الرئيسي للنزوح على الطريقة التي يشكل فيها الناس – وينظرون بها إلى - تطور هويتهم الأساسية: وصفهُ البعض بأنه حركة نحو الداخل في مواقفهم، وذلك بالتباين مع الصفات الخارجية التي جرى التأكيد عليها في السابق: «بسبب الحرب، بدأ الناس بالتركيز على أولادهم والقلق بشأن حاجاتهم الأساسية. بهذه الطريقة، تغيرنا لأننا لا نركز على علاقاتنا كما كنا نفعل من قبل".

ولكن ما هو أبعد من الاتفاق على أن النزوح سبَّبَ تراجعاً من صفات تتطلع نحو الخارج أكثر، فإن الطريقة التي وصف الناس بها كيف أثرت الحرب على شعورهم بأنهم «سوريون» ليست متجانسة. على الرغم من أنه لم يعبر أحد عن شعوره بأن لم يعد سورياً، فقد شعروا بأنهم تأثروا بعدة طرق، فهم يشعرون بأنهم سوريين أكثر أو أقل من قبل. نصف الذين أجريت معهم المقابلات أعلنوا في الواقع أنهم يشعرون بأنهم سوريين كما كانوا من قبل، أو عبروا عن عدم قدرتهم على فهم كيف يمكن لهذا الشعور أن يتغير بسبب الحرب وعواقبها. ولكن ثلثاً كبيراً من العينة أعلن أنه يشعر بأنه أكثر سوريةً مما كان يشعر قبل الحرب. والباقون عبروا عن الشعور بانهم أقل سورية من قبل. مثل هذه التغيرات كانت ملحوظة أيضاً بخصوص الهوية العربية الثانوية لدى المجيبين، والتي تغيَّرَ إحساسهم بها عبر تجربة الحرب كما هو مفصل في **الصندوق 8**.

الصندوق 8: تطور الهوية العربية

"كان العرب صامتون أثناء موت السوريين في سوريا"

قال عدد من المجيبين أنهم يتذكرون الشعور بأنهم عرب وسوريون قبل الحرب، ولو كان ذلك بدرجات متفاوتة: «قبل الحرب كنت أقدم نفسي على أنني عربي قبل أن أقدم نفسي على أنني سوري»، «كنت أشعر بانني عربي وسوري»، «كنت أشعر أنني سوري اولاً وعربي كهوية ثانية». كانت الهوية العربية «مُعلّمةً» بشكل رئيسي في المدارس عبر استخدام «منهاج مصنوع لإقناع الأطفال بأنهم سوريون وعرب». وعلى الرغم من أن الهوية العربية لم تكن ممارسة دوماً عند السوريين: «قبل الحرب كنت أشعر اننا أمة عربية واحدة ولكنني لم أتعامل مع أي عربي». وهي تعتمد على المشاعر القوية التي كانت تعتبر متبادلة: «كنا نحب بعضنا البعض»، «[كنا] نهتم ببعضنا البعض»، «كنا نرحب [ببعضنا البعض]».وبنى المجيبون هويتهم العربية، أيضاً، على الفكرة – التي يزداد الشك حولها – بأن بعض الصفات الثابتة والعامة كافية لتوحيدهم: «تعلمنا أن اللغة العربية كافية للحديث عن عالم عربي ولكننا لا نتحدث حتى نفس العربية ولذلك لا نفهم بعضنا دوماً». على الرغم من أن بعض المجيبين لديهم تواصلات مع مواطني دول عربية أخرى قبل الحرب، فعند الكثيرين، الهوية العربية مبنية على «شعور» وفكرة غير شخصيين، خلاصتهما أنهم «كانوا كلـ[هم] واحداً» وأنه كان هنالك فارق موضوعي بين «العرب» و«الأجانب».

إن بناء وفهم هذه الهوية تغيرا بعد تجربة الحرب والنزوح. فقد عبر أكثر بقليل من نصف المجيبين الذين اعترفوا بأنهم كانوا يشعرون بأنهم جزء من «الأمة العربية» في الماضي بأنهم الآن يرفضون هذا الارتباط، بينما بقي الباقون مرتبطين بالشعور بأنهم عرب بطريقة ما.

مشاعر الهوية العربية المتقلصة («أشعر أنني عربي أقل الآن»)، أو غيابها بالكامل («لم أعد أشعر بأنني عربي») تحولتا إلى نظرة إلى ردة الفعل العربية تجاه الصراع السوري بأنها «خيانة» و«تخلّي» من قبل أولئك الذين كانوا يوصفون دوماً بانهم «أخوتهم». ويرون أن الدول العربية «تتحدث ولا تفعل»، وبالنسبة للعديد من المجيبين كان هذا دليلاً على أن «الأمة العربية» لم تكن موجودة أو على الأقل ما عادت منطقية: «ما كنا سنضطر لترك بلدنا لو أن العرب كانوا واحداً».

ومن جانب آخر، فإن الذين استمروا بالشعور بصلة بين «العرب» شعروا بذلك بسبب التجربة المشابهة في «مواجهة الصعوبات»، وبشكل خاص في تجربة «الدكتاتورية». وعلى ذلك فرّق المجيبون بين الشعوب العربية وحكوماتها، وشعروا أنهم «مرتبطون» بالأولى ويرفضون الارتباط بالثانية ويتهمونها بأنها «تتسبب بالشقاق».

إن تجربة النزوح وعدم وجود الوطن لعبت دوراً ضخماً في تشكيل هوية عدد كبير من الأفراد. قال الكثير من المجيبين أنهم الآن يعرّفونَ أنفسَهم كلاجئين أو أعضاء في مجتمع المخيم. من بينهم، الأكثرية شبهت مصيرهم بما واجهه الفلسطينيون في العقود الاخيرة – «ربما سنكون مثلهم» – وبعضهم بحالة المجتمعات البدوية مثل الغجر. هؤلاء المجيبون وصفوا نزوحهم بأنه حقيقة ينبغي أن «تُتَقبَّل»، بوصفها عاملاً فعلياً «يعرِّفـ[هم] إلى حد معين». من وجهة نظرهم، الهوية إشارة تعريف مفروضة عليهم – وهي بالتعريف: من الصعب الإقرار بها – ولم تعد خياراً ينتقونه بعد الآن.

إن تجربة المعاناة وعدم العدالة، ورغبتهم باستعادة هويتهم، قادت بعض المجيبين إلى تكريس انتمائهم إلى مجتمع يتميز بفهمه لـ«عدالة»، و«التعاطف»، و«الألم». هذه الإجابات تُظهر أن قرارهم

بالتوقف عن «[التفكير] من حيث الجنسيات» والتوجه نحو انتمائهم إلى مجتمعات ما بعد قومية، مثل «فئة الناس الذين يعانون»، أو «الذين يتعاطفون»، أو حتى «الإنسانية ككل». عبر تبني فهمٍ للهوية ذو طبيعة عابرة للقومية، مبنيٍ على أساس تجارب وقيم ومشاعر مشتركة، فإن المجيبين لا يعطون ردة فعل على حسهم بـ«عدم وجودٍ وطن» والعلاقة القوية التي بنوها مع مجتمعات قومية أخرى في المخيم وحسب، بل هم أيضاً يظهرون رغبتهم في نزع السياسة من هويتهم. بكلمات أخرى، إن تطور أشكال عابرة للقومية وغير متحزبة من الهوية بين أعضاء مجتمع المخيم ردة فعل مباشرة على تقاطع الظروف الحاصلة في آن واحد، ومن ضمنها خسارتهم لجنسيتهم، والعلاقات المقربة التي بنوها مع أفراد قادمين من الكثير من البلدان المختلفة داخل المخيم نفسه – «هنا التقيت أناساً من بلدان مختلفة، ولذلك كانت عندي فرصة لأفهم كيف يفكر الآخرون» – ووعيهم للمخاطر المصاحبة لاتخاذهم موقفاً سياسياً في لبنان.

> **عندما تسألني السلطات اللبنانية الى اي مجموعة تشعر أنك تنتمي. فأقول لهم أنتمي الى مجموعة الذين يعانون**

اثنان وحسب من المجيبين عرفوا عن أنفسهم بوضوح أنهم مسلمون. وشهادتهما تعكس التأثير الواضح للصراع على الممارسات والمعتقدات الدينية. في سياق من الفوضى السياسية والعنف واليأس، يبدو أن الدين لعب دور مصدر للأخلاق، بصفته نظام تعاملات ثابت يسمح لهم بالامتناع عن دخول حلقة العنف والامتناع عن الالتزام بالمبادئ غير الموضوعية والمشكك بها والتي تتبناها الأطراف المتحاربة المتورطة في الصراع. أحد المجيبين أشار إلى رابطة واضحة بين «[احترام] التعاليم الإسلامية بشكل أكثر حرصاً» وبين «[محاولة] التصرف بشكل مثالي». وبينما أصبح العنف وعدم الاستقرار هما المهيمنين في سوريا، فإن «الخوف من الله» بات يُنظر إليه على أنه صمام أمان أخلاقي ثابت وبوصلة لا تزال متوفرة لأولئك الذين «لا يريدون أن يؤذوا أحداً». وبالنسبة لمجيبين آخرين، مثّلَ الدين أيضاً وسيلة للتأقلم مع العواقب المؤلمة للصراع عبر اعتبار «كل شيء» يحصل نتيجةً لإرادة الله المقدسة، الذي يفهم ويبرر ما قد يبقى أحياناً غير قابل للتفسير أو لا يحتمل بالنسبة للكائن البشري.

> **في بداية الثورة لم يكن عندي رأي في المظاهرات. الآن أظن أن الله أراد لها أن تحدث في سوريا، حتى لو كنت أتمنى أنها لم تحدث.**

قال أربعة من المجيبين أنهم لا يشعرون بأنهم جزء من أي مجتمع على الإطلاق. ولكن على أي حال، فإن هؤلاء المجيبين عرّفوا أنفسهم بأنهم سوريون أو عرب خلال المقابلة. هذا التناقض الظاهري يدفعُ إلى السؤال عن ما هو الذي يحدد العضوية في مجموعة ما إذا لم يكن شعور الفرد بالهوية. وكما ناقشنا سابقاً، فإن حسّ الهوية الذي يظهره المجيبون يعتمد على عدد كبير من العوامل، والتي لا تتعلق بشكل رئيسي بالسياسة. الذين أعلنوا أنهم حالياً لا ينتمون إلى أي مجتمع استخدموا بشكل رئيسي منطقاً سياسياً للدفاع عن موقفهم. كانت أجوبتهم تظهر أن عدم انتمائهم سببه حقيقة أن المجتمعات الموجودة غير قادرة على الحفاظ على النظام العام والأمن ولذلك لا تستطيع أن توفر لهم بيئة ثابتة ومحمية. بالنسبة إليهم، المجتمع من حيث الانتماء ليس مجرد مجموعة من الناس يتشاركون في هوية واحدة، بل هو أيضاً كيان سياسي ينبغي أن يكون قوياً بما يكفي ليحمي ويقود ويحكم أعضاءه: «أنا لا أنتمي إلى أي مجتمع معين، أنا أنتمي إلى أي شيء. من قبل، كانت هنالك مبادئ يمكن اتباعها، والالتزام فيها. الآن لم أعد أعرف من يفترض أن أطيع».

> أنا أنتمي إلى نفسي.

8.3 معضلات: التأقلم مع المنفى

ركزت الأقسام السابقة على صعوبة تحديد سرد متجانس في مسألة كيف أثر النزوح القسري على الطريقة التي يعرِّف بها المجيبون هويتهم السورية، وحسهم بالانتماء إلى مجتمع معين. من أحد الجوانب، فإن بعض العوامل كثيراً ما تُكون، وفي آن واحد، مساعداً على، وعقبةً في طريقِ، ظهورِ حسّ الفرد بالهوية والانتماء والحفاظ عليه. ومن جانب آخر، فإن حس الهوية نفسه تدعمه تبريرات متناقضة. ولربما تبدو هذه الملاحظات متنافرة، ولكنها في الواقع تشير إلى معضلات الهوية التي يواجهها المجتمع. ولذلك فقد وصف المجيبون كيف أثرت نفس الحالة على شعورهم بسوريتهم بطرق مختلفة.

إن الارتباط ببلد ما، كما الارتباط بمنطقة محددة من سورية، قد يكون ذو أبعاد متضاربة في تأثيره على المجيبين. فبالنسبة للبعض، المسافة الجغرافية التي تفصلهم عن أرضهم الأصلية منعتهم من الشعور بأنهم سوريون كما كانوا: «عليك ان تكون في سوريا كي تشعر بأنك تنتمي»، وبالنسبة لآخرين فإن هذه المسافة ساهمت في تقوية شعورهم بالهوية بسبب النوستالجيا المتعلقة بها: «عندما تكون بعيداً عن بلد فإنك تشعر بأنك اكثر اتصالاً معه، تشتاق إليه، وتحلم به».

وبشكل مشابه، فإن المجيبين فسروا تبعثر السكان السوريين على مدى العديد من البلدان، وتفكك العائلة حتى على مستوى البلد الواحد أحياناً، بطرق متعاكسة. فبينما نظر الكثيرون إلى هذ التبعثر على أنه دليل على، وسبب في، الأذى الحاصل في نسيج المحتمع السوري، وهو ما رأوا أنه يشارك في إضعاف حسهم بالهوية: «المجتمع السوري مقسم على نحو واضح. حتى أعضاء العائلة يعيشون بعيداً عن بعضهم»، رأى الآخرون هذا التفرق، وتجربة النزوح بحد ذاتها، بصفتهما شيئاً يلمّ السوريين إلى بعضهم ويرعى وحدتهم: «في لبنان التقينا سوريين ما كنا لنلتقيهم أبداً في سوريا. وأتيحت لي فرصة التعرف على ناس من مدن سورية مختلفة لم أزرها من قبل. هويتنا أصبحت أقوى، نشعر بأننا سوريون سويةً».

درجات التناغم الاجتماعي جرى تشخيصها بأنها باتت أضعف بسبب عددٍ من الطرق المختلفة عن الافتراق الجغرافي، كتجربة الحرب مثلاً. فبينما جادل بعض المجيبون بأن التأثيرات المباشرة للصراع – الموت، والدمار، والافتراق، والخوف، والتدخل الأجنبي – قد بعّدت ما بينهم خالقةً مناخاً من عدم الثقة وزيادة التطرف: «عليك أن تكون متطرفاً كي تكون محمياً من جانب واحد على الأقل من الصراع. إذا بقيت في المنتصف، فسوف يستهدفك الطرفان كلاهما. هنالك درجة عالية من عدم الثقة بين السوريين»، ورأى آخرون أن تجربة الحرب كتجربة مشتركة من المعاناة قد جعلتهم يقتربون من بعضهم البعض ويصبحون أكثر وحدة: «لا زلنا موحّدين. الكل عانى من الحرب، وليس الذين هربوا إلى دول أخرى وحسب. ليس هنالك مكان طبيعي في سوريا».

وكان نفس الشيء ملحوظاً في خصوص تأثير الحياة في لبنان والجوانب السلبية منها – كما هو مبين في أقسام سابقة – على كيف كان هذا عاملاً في إعادة تعريف الفرد لذاته. نزع البعض إلى تأكيد هويتهم السورية بالتناقض الواضح مع مواقف الآخرين الحاقدة، وبصفتها هوية مقاومة ضد العنف وكره الأجانب: «أشعر أنني أكثر سوريةً حتى، لأن الناس يريدون أن يعرفونا كإرهابيين»، «الدولة اللبنانية تدعونا لاجئين ولكننا نعرف أنفسنا كسوريين»، «أشعر بالاستياء من الطريقة التي يُعامل السوريين بها في لبنان. لن نفعلَ نفس الشيء بغيرنا في المستقبل أبداً». وكان تأكيد بعض المجيبين على الهوية والفخر الوطني متجذراً بشكل رئيسي في المقارنة بين الطريقة التي تلقى بها هؤلاء الناس اللاجئين اللبنانيين في سوريا في عام 2006: «تعامل اللبنانيين معي بشكل سيء جعلني أكثر فخراً بسوريتي. أذكر أننا أعطيناهم

مفاتيح بيوتنا عندما جاؤوا إلى سوريا (...) هرباً من الحرب". وهنالك آخرون، وبشكل معاكس، استجابوا للاعتداءات الخارجية بطريقة نزعت إلى أن تقلل من هويتهم السورية، وذلك من أجل ضمان المزيد من الأمان لأنفسهم أو لتجنب المواقف التي يجدونها معقدة ويصعب التعامل معها. على سبيل المثال، يشرح أحد المجيبين كيف أنه أحياناً يكذب على سائقي سيارات الأجرة بخصوص جنسيته «ليتجنب الحديث عن الحرب في سوريا وعن هويته السورية بشكل عام».

وبشكل مشابه، فإن التوقعات لمستقبل سوريا كان لها تأثيرات متعاكسة على تطور هوية المجيبين. إن فكرة إعادة خلق سوريا مسالمة في المستقبل القريب – بفضل خصال التسامح والحب والثبات التي تميز الشعب السوري – لعبت دوراً في الحفاظ على حس بعض المجيبين بالانتماء إلى سوريا. هذا الإيمان بأن المستقبل يمكن أن يكون أكثر إشراقاً يَنتُجُ بشكل خاص عن حقيقة أن المجيبين يمكنهم أن يثبتوا – وبالتالي يصبحون واعين لـ - قدرتهم على الصمود في وجه تجارب الحرب والمنفى الصعبة: «ما كنت أستطيع أن أتخيل من قبل أنني أقدر على النجاة في مثل هذه الظروف (...) لقد اكتشفت القدرات المذهلة الكامنة في البشر». ومن الجانب الآخر، فإن الناس الذين يؤمنون بأن الوضع في سوريا على الأغلب لن يتحسن قريباً – بسبب «لبنَنة» البلاد، وتدخل القوى الأجنبية، وتعطش الناس إلى الانتقام – ينزعون إلى التشكيك في انتمائهم إلى المجتمع السوري، ويتحدثون بشك عن نجاة هذا المجتمع بحد ذاته: "لم يبق هنالك مجتمع سوري، لم يبق إلا مجتمع هجين".

9. العضوية وذكرى الدولة والوطن

تأمل المجيبون على مر المقابلات معهم في كيفية تغير علاقتهم مع الدولة السورية. وفي تناقض مع فرضيتنا في هذا البحث ومع التوقعات الأساسية، فإن سوريا لا يتم تذكرها على النحو الأوضح بصفتها مُوفِّرةً للخدمات الحكومية ولا من منظور تجربة محلية بحتة. بدلاً من ذلك، يجري تَذَكُّرُ سوريا على نحوٍ عاطفي بأكملها بصفتها حامي ما بعد قومي للأفراد من اعتداءات وشرور المجموعات المحددة إثنياً ودينياً وسياسياً. إن خلاصات هذا القسم تتضمن:

- المجيبون لا يرون أي جاذبية أو قيمة في سوريا مقسمة حسب الإثنيات – لا كفرصة للحصول على تمكين سياسي أكبر، ولا حتى كوسيلة لإنهاء الصراع.
- على الرغم من أن المجيبين أنفسهم يوافقون على أنهم أصبحوا أكثر وعياً إثنياً، فهم يشرحون أن ذلك تطور حديث العهد، وطريقة لحماية النفس أجبروا على تبنيها من أجل البقاء على قيد الحياة في النزاع. وبالتباين مع ذلك، يرى المجيبون أن المجموعات (التي لا ينتمون إليها) لها طموحات ذات إطار إثني للحصول على السلطة على مستوى مدينة أو حتى على المستوى الدولة.
- لم يبدو على المجيبين أنهم قلقون من أن وصول الأفراد إلى الخدمات السياسية يمكن أن يتعرض للخطر من قبل المجموعات ذات الدوافع الإثنية، ويبدو عليهم عدم الاكترث بإيجاد طرق للتأثير على المؤسسات السياسية. ما يبدو أن المجيبين قلقون بشأنه، على أي حال، هو أن ينتقل التمييز الظالم من مستوى الدولة نحو المستوى العملي الذي يديره المجتمع المحلي في الحالة الطبيعية.
- إن سلامة الدولة السورية شديدة الأهمية لدى المجيبين لأنها تضمن عدم وقوع الحياة اليومية تحت نفوذ السياسة الطائفية. هي أكثر أهمية بصفتها مُوفِّراً للحماية الاجتماعية من أن تكون مُوفِّراً للخدمات السياسية، التمييز من قبل الأفراد مفهومٌ أكثر تهديداً من التمييز الآتي من المؤسسات.

هذا التحليل ليس محاولة لعقلنة السرديات الفردية، ولكنه تجميعٌ لأكبر عدد ممكن من الإجابات في صورة مقبولة عن مواقف المجموعة العيِّنة تجاه الدولة والأمة. إن هدف هذا القسم هو الفهم الأفضل لدلالة سوريا مقسمة إثنياً، وبالتالي تكريس حلول أكثر نجاعة وتوجيهاً، تنحو نحو حل يعالج دوافع العنف. هنالك بضعة افتراضات في هذا القسم عن مبادئ التنظيم الاجتماعي المفضلة لدى المجيبين، وبناء على ذلك، فإن هذا القسم يحاول أن يصف حالة الدولة كما هي في ذاكرة النزوح، وبالتالي يمثُل خصائصها الأكثر بقاءً. على مر كامل هذا القسم، يجري تأمُل التناقض الجوهري القابع في قلب التنظيم الاجتماعي على المستوى الواسع، وكما لاحظ كليفورد جيرتز: رغبةٌ في أن تكون الهويةُ والثقافةُ الأصليتين مدعومتين علنياً، تتنافسُ مع الطموحِ في النمو الاقتصادي والحرية السياسية. في هذه الدراسة، سوف نرى أنه ليست إحدى الاثنتين صحيحةً بالكامل: فالهوية نادراً ما تكون متصورة بطريقة يصر فيها المجيبون على أن يروا تجسيدها على مستوى سياسة الدولة، والمجيبون نادراً ما يعبرون عن حماسهم للاستيلاء على وسائل التأثير في توجه الدولة. بدلاً من ذلك، المجيبون يتذكرون الدولة بصفتها وسيلة لحماية الهويات الفردية من ما يعتبرونه غرائز الجماعات الجشعة.

9.1 عدم القدرة على تصور سوريا مقسمة

على مر المقابلات، أكد المجيبون أن سوريا مقسمة إثنياً بطريقة يرونها غيرَ مسبوقة تاريخياً، ورجعيةً اجتماعياً في آن واحد. كلٌّ منهم يصف نقلة من مجتمع متنوع ومتسامح ومتعدد الإثنيات إلى مجتمع حيث الوعي الاجتماعي المهيمن قائم على الهوية الإثنية. قبل الحرب، «كان الناس سوريون أولاً» في بلد حيث «الدين والإثنية ليسا مهمين». سوريا كانت «مكاناً غير عنصري» فيه «كل أنواع الناس، وكل أنواع الدين، ومجتمع مختلط إلى حد بعيد» وفيه «تعايش بين الأديان: احتفالات مشتركة، وحياة عامة». كان مواطنوه « مقربين جداً من بعضهم في نفس الأماكن، ويتزوجون من بعضهم». بالتباين مع لبنان، حيث التقسيمات بين المجتمعات «واضحة في المناطق والمدن والأحياء»، سوريا «كانت كلها واحد. كل المجتمعات الدينية كانت تعيش وتشترك في مساحة واحدة».

الآن، يقول المجيبون أن السوريين: «يتعاملون مع بعضهم على أساس الدين» وأن «المجتمع بأكمله ينهار». واحد منهم قال: «لم أسمع علوي أو كردي أو تركماني أو درزي من قبل، ولكنني الآن أسمعها طول الوقت». ويصف آخر «طائفيةً ظهرت في سورية. قبل الحرب لما أكن أعرف أو أكترث لمعرفة دين أصدقائي». وبينما يستطيع أكثرية المجيبين أن يتذكروا التجارب مع الفساد في محاولتهم للحصول على الخدمات العامة، فمن المفاجئ أن واحداً منهم وحسب يعزو هذا الأمر إلى الهوية الإثنية، ملاحظاً أن «كل العلويين يذهبون إلى الجامعة لأنه يُسمح لهم أن يُدخلوا الأجوبة معهم [إلى الامتحان] ".

المجيبون مقسومون بين استيعاب هذا الشكل الجديد من التنظيم الاجتماعي بصفته انحرافاً مؤقتاً، وبين كونه تحولاً غير قابلٍ للرجوع عنه. البعض يعتقد أنهم إذا استطاعوا العودة إلى سوريا «سيكون الأمر حتى أكثر محبة وتقديراً لأنهم قد عانوا من الكثير من الظلم»، وأنه «حتى لو كان هنالك حقد، يمكننا أن نسامح الناس»، وأن السوريين «قادرون على العفو»، وأنه إذا سقط النظام، فسيستطيعون العودة إلى القصير «والعيش مع الناس الشيعة». يسأل أحدهم «كنا كلنا نعيش مع بعضنا [من قبل]، لم لا يكون ذلك ممكناً الآن؟». ولكن آخرين يعتقدون أن «سوريا مقسمة أصلاً، ولن تعود كما كانت أبداً... حتى لو سقط النظام، سوف تبقى كما هي»، وأن «سوريا ستصبح دولة فدرالية، مقسمة حسب الدين»، وأنه «[على الرغم من] أنني لا أريد لذلك أن يحدث، فإن سوريا سوف تقسم». إن عدم الاتساق هذا، على أي حال، يقترح حقيقة تصورية لدى كل المجيبين بأنهم يعتبرون أن المجتمعات المبنية على أساسات موضوعية مثل الهوية والتي ليس للمواطنين أي سلطة عليها (مثلاً: النسب المشترك، مكان الولادة، العرق، الدين) هي تراجع إلى الوراء، أي: نمطٌ بسيط من التنظيم الاجتماعي هو، في آنٍ واحد، مرغوبٌ، ويصعبُ الخروج منه. يستعرض الصندوق ٩ ملاحظات أحد المجيبين الذي يتوقع خسارة بيته السابق بسبب التقسيم الطائفي، على الرغم من أنه لم يتعرض لتجربة يبني عليها هذا الافتراض. إن قيمة هذا القسم من التقرير هي فهم أبعاد، وإيجاد تفسير، لأسباب وضع المجيبين قيمةً على الدولة غير المقسمة. لا يبدو أنهم يعرفون أين سيذهبون إذا تقسمت سوريا، إذا تقسمت سوريا فسيخسرون وطنهم الطبيعي في القصير. الوطن التاريخي أهم من الوطن الإثني.

الصندوق 9: كمية الفصل غير المعروفة

مما يقدم فهماً أن واحداً من المجيبين الذي تأملوا في احتلال حزب الله للقصير يعتقد أنه، في حال تفكيك سورية، سوف لن يستطيع العودة إلى بلده في القصير، لأنها من الأرجح أن تقع في منطقة الشيعة المحددة حديثاً. ولكن من غير الواضح لماذا يتوقع هذا المجيب أن يواجه تمييزاً في القصير: فهو نفسه ليس لديه تجربة استفادة من مثل هذا التمكين الإثني، ولا من الطموح إلى ذلك. على سبيل المثال، يقول هذا المجيب أنه، وبدون تمييز «سوف نعود جميعاً لنقاتل ونستعيد أرضنا من بشار والدولة الإسلامية والشيعة»، ويصف جبهة النصرة [ما يدعى الآن جبهة فتح الشام] بأنهم [الشباب الذين من بلادنا] في نفس الوقت الذي يتذكر فيه 27 عاماً من العضوية في البعث والخدمة في شرطة النظام. لا يبدو أن الفصل الطائفي شكل من التنظيم الاجتماعي يألفه أو يوافق عليه. وعلى مر العينة، يقدمُ المجيبون الطائفيةَ، بشكل ثابت (ومتناقض)، على أنها شيء تسعى إليه المجموعات بشكل فطري ولكنه واقعياً لا يألفه الأفراد، وليس طبيعياً بالنسبة إليهم.

9.2 الطائفية السياسية المصنعة

من جانبهم، يستطيع المجيبون أن يحددوا كيف نشأ وعيهم الطائفي حديث العهد. يعزو المجيبون وعيهم الإثني إلى آلية دفاعية حديثة العهد، ولكنهم يرون أنفسهم، بشكل موحد، كأفراد خارج جماعات، بدلاً من أن يكونوا انفسهم أعضاءً في مجتمعات متنافسة. يقول عددٌ منهم أن التقسيم الطائفي كان شيئاً مفروضاً غريباً عنهم وضعته الحكومة: «النظام وضع هذه التقسيمات»، و«الحكومة قسمتنا، ولكن الوطن والناس لا زالوا أنفسهم"، و"النظام خلق الكراهية في بداية المظاهرات"، وأن الشيعة "أجبرهم النظام على كره السنة". ويقول مجيب آخر أن "النظام كان عنصرياً، ولكن الناس كانوا موحدين". تقترح هذه الإجابات أن الطائفية شكل وظيفي من التنظيم المجتمعي لا يحافظُ على بقاءهِ إلا سلطةُ الدولة التي أصبحت تعتمد عليه. ولكن على أي حال، لا يرى أي من المجيبين أن الطائفية عنصر إلزامي في الحكومة: «قبل الحرب، كان الناس سوريين أولاً»، و"من قبل كنا كلنا شعباً واحداً"، و"الدافع وراء هذا التقسيم هو النظام، ولذلك لن يكون مشكلة في المستقبل". وكما يقول أحد المجيبين: "خلال الاحتلال الفرنسي، كان كل القادة ضد الاحتلال علويين ودروز وأكراد، كان يحاربون سويةً ضد الفرنسيين. نحن فخورون بأنهم صنعوا سورية بأكملها". ويتذكر المجيبون فترة في تاريخ سورية لم تكن الحكومة فيها تنمي التقسيم الطائفي.

وبشكل موحد، تقترح المقابلاتُ أن السبب في أن شكلاً غير مألوف من التنظيم الاجتماعي، مثل هذا، حصلَ على كل هذا الزخم، بهذه السرعة الكبيرة، هو آلية دفاع فيزيائية من أجل البقاء جاءت رداً على الطائفية التي ترعاها الدولة. يصف المجيبون ذلك قائلين: «بعد بدء الحرب، أصبحوا خائفين من بعضهم البعض، ومما يظنون. اليوم يقيسون الناس بناء على قابلية كونهم معهم أو ضدهم»، وأنه «حتى إذا كان هنالك سلام، فإن سوريا ستبقى مقسمة لأن الناس خائفون وينظرون إلى بعضهم بطريقة طائفية». يقول أحد المجيبين أنه بعد تدخل الحكومة «بدأ السوريون بالقتال بين بعضهم، وأصبحوا أكثر عرضة للخطر عند التعبير عن أنفسهم". أُجبر المواطنون السوريون على الاعتراف بأهمية الطائفية بصفتها مؤشراً على العنف والخطر، وشرح المجيبون بأنه بينما كانت الطائفية وسيلة لتعزيز النفوذ لدى النخب السياسية، فقد كانت مسألة بقاء على قيد الحياة عند المواطنين. ويبدو المجيبون واعين إلى أن الطائفية كمشروع سياسي تتحدى التفسيرات الاعتيادية للقومية، وذلك بصفتها خداعاً خفياً مفروضاً على المجتمع من قبل أي أحد يملك ما يكفي من السلطة للتلاعب بمكوناته. بالنسبة إلى هؤلاء المجيبين،

مثل هذا المشروع شفاف للغاية، فهم يعترفون ويفهمون وعيهم الطائفي، ولكنهم يفسرونه على أنه أيدولوجيا مفروضة حديثاً لا بد من الاعتراف بها كثمن للبقاء على قيد الحياة.

9.3 الطائفية الإثنية الطبيعية

ولكن ما هو أكثر إشكالية، على أي حال، هو استيعابُ المُجيبين بأنه: على الرغم من أن الأفراد قد يكونوا، تعلموا الطائفية بسبب فرضها عليهم من قبل أصحاب السلطة، ولكن هنالك مجموعات محددة تحمل – منذ قبل ذلك الفرض القسري – طموحات انقسامية. فعلى الرغم من أن الذين أُجريت معهم المقابلات أظهروا استيعابهم لإمكانية أن يكون وعيُهم الطائفي هو شيء طارئ واعتباطي جرى تطبيقهُ عليهم، ولكن ردّات فعلهم توحي بأنهم يؤمنون، من جانب آخر، بأنه عاملٌ فطري مُحرِّك للمجموعات. الكثير من المُجيبين يستنتجون وجود صلة أوتوماتيكة بين الانتماء إلى مجموعة والرغبة في مجتمع مُنظم على أساس إثني. وتشير الإجابات إلى أن بنية المجموعات، أي تراتبية السلطة والنفوذ فيها، هي، بأصلها، أكثر التباساً وطائفيةً، من تلك الطائفية المفروضة سياسياً على الأفراد أنفسهم. ومرة أخرى، وعند مناقشة اجتياح القصير، يقول المجيبون بطرق مختلفة إنه «من المؤكد أن الشيعة لن يقبلوا الرحيل» من المدينة، ويقولون أن القصير «ستكون شيعة»، وأن «منطقتنا ستكون شيعة»، وفي جواب آخر: «القصير الآن شيعة». ويقول عدد من المُجيبين أن كثيراً من معارفهم الذين يزورون القصير بين الوقت والآخر، يستطيعون فعل ذلك بالذات لأنهم شيعة. وتشير التحقيقات التي تَلَتِ العملَ الميداني الأولى إلى أن المُجيبين في المخيّم يعتقدون أن حوالي ٨٩٪ من التعداد السكاني الحالي للقصير أصبح من الشيعة، من لبنان وإيران، ويتألف معظمه من القوات العسكرية لحزب الله ومُمثّليه. وسواءً كان ذلك صحيحاً أم لم يكن، فإن المُجيبين يؤمنون أن التجانسَ الإثنيَّ طبيعيٌ عند المجموعات المختلفة عنهم، بنفس الطريقة التي يعتقدون فيها أنه شيء غريب وبعيد عنهم. هنالك فارق بين الوعي الإثني الدفاعي البحت، والذي يعترف به المُجيبون أمام أنفسهم، وهذا التصور للإثنية على أنها مُطبَّقةٌ بشكل فعال في طبيعة مدينة ما.

ولكن السبب الذي يجعل المجيبين يعتقدون «القصير الشيعة» سوف تمنع عودتهم غير واضح. المجيبون يفسرون المجموعات الأخرى بأنها تهدفُ إلى جعل الأرض والسياسة تعكسان هويتها. أشار أحد المجيبين إلى دخول الأكراد الصراع قائلاً «إنهم يطالبون بحكم ذاتي، مما يعني أن المزيد من التقسيم قادم»، شاعراً فوراً بان المجموعات الأخرى لديها أجندة لإنشاء دولة كجزء طبيعي من هويتها كمجموعة. أحد المجيبين، الذي يعتقد بأن حزب الله يهدف إلى توسيع دولة لبنان، كانت لديه طموحات فردية أكثر تواضعاً: سوف «يضطر إلى الذهاب إلى مكان آخر في سوريا [...] إلى مكان ما لمجتمعه». لم يحاول في أي لحظة اتخاذ نظرة مقابلة تتضمن دولة لمجموعته. وفي محاولته وصف عملية المصالحة السورية بعد الحرب التي يفضلها، على سبيل المثال، كان المجيب غير قادر على أن يتخيل، على نحوٍ منسجم، دولة طائفية يكون هو فيها جزءاً من الأغلبية ذات الأفضلية:

الشيعة والعلويون مسؤولون عن الوضع الآن ويجب أن يُستبعدوا من سوريا المستقبلية. أكثرهم، حتى لو لم يكن متورطاً بشكل مباشر[في الحرب] كان موالياً للنظام ويدعم ما حصل ولذلك يجب ألا يكونوا موجودين أبداً. عندما نعود إلى التفاوض... أريد أن أجد حلاً مدنياً سلمياً، ولكن ينبغي أن نكون منفصلين. [لكن] لا أحد سيقبل المفاوضات. في أي حال، كل شيء يخص سوريا، ما كان يجعلها بلداً، قد خسرناه.

ويأتي ذلك على الرغم من قوله في مكان آخر أنه «لن يقبل أن يتم تقسيم سوريا». فعلاً، فإن تعليق المجيب الأخير: «كل شيء يخص سوريا، قد خسرناه» يقدم تسليماً بان استثناء الشيعة من سوريا لمصلحته الشخصية – كفرد أو كعضو في مجتمع معين – يتناقض مع ذاكرته بخصوص طبيعة البلد الجوهرية.

9.4 الإدارة، وليس التحكم، محلياً

على الرغم من أن المجيبين لا يستطيعون أن يحددوا بدقة ما الذي يجعل «القصير الشيعية» خطراً على المستوى السياسي، ولكنهم يستطيعون فعل ذلك على المستوى الشخصي. أحد المجيبين يتجاهل الطموح الدولي السياسي على حساب المضاعفات المحلية: «لم يعد هنالك مجتمع سوري متبق... عندما كنت تمشي في دمشق كنت تستطيع أن ترى أن معظم الناس سنة ولكن الآن لا تستطيع ان ترى أياً منهم»، لأنه بدلاً من ذلك «الآن وفي دمشق هنالك حوالي ١١ ألف إيراني» و «هذه الحالة [هي نفسها] في القصير: يعيش هنالك 3000 شخص الآن، لا يتحدثون العربية، إيرانيون، يعيدون بناء المدينة». من تجربة هذا المجيب الخاصة، يستطيع أن يربط بين هذا التمتين السياسي والمضاعفات الشخصية: فقد «أُرسِلَ إلي صورة [تُظهر] أن أرضي باتت ملكاً لشخص آخر الآن، وكان من الصعب علي أن أرى ذلك لأن أرضي كلفتني الكثير من المال». مرة أخرى، ليس هنالك شهية كبيرة في هذه المقابلة لتشكيل وتفضيل إثنيته الخاصة ضمن جهاز الدولة. ولكن من هذا المنطلق يظهرُ تَوَقُّعٌ للعنف يبدأُ بتوضيح طبيعة الشيء الذي يخاف منه، بشكلٍ أدق، في حالة القصير الشيعية:

سيكون هنالك الكثير من القتل. إذا رجعنا إلى هناك بعد سقوط النظام، سيكون هنالك الكثير من القتل والكثير من الانتقام. أنا لا أعتقد أننا نستطيع أن نعيش [معاً] ونتفاهم. الناس يعرفون بالضبط من قتل من، ومن طبيعتنا أن نقتل من يقتل قريبنا. لن يكون الأمر سهلاً كما يقول الناس [الآخرون] في المخيم. سيكون الأمر مثل العراق. لن يختفي الوضع سحرياً.

عندما يبدأُ التفكير في المجموعات الاخرى بطريقةٍ أقل سياسية وأكثر فردية، ما يجعلها أن تصبح تهديداً أكثر وضوحاً: ليس استيلاؤها على عمليات الدولة ومواردها ما يثير تخوف المجيب كثيراً ، بقدر ما هو تمتين القبضة على المنطقة امنياً. وهذا يعزز فكرة الرواية التي تدعمها النخبة، ودستها إلى المواطنين، لم تجذب الكثيرين إليها: التنافس على الموارد السياسية ليس له صدى واسع بين معظم المجيبين. بدلاً من ذلك، هنالك شعور بغريزة مجموعة أكثر طبيعية، هي ردة فعل على التهديد الشخصي الفيزيائي لذاكرة المحيط المباشر. الملكية وتحسين المجتمع المحلي له رنين خاص لدى المجيبين: يحتوي **الصندوق رقم 10** دراسة حالة عن كيفية تصميم المجتمع لبنية إدارية ملزمة بتوفير الخدمات المحلية مثل الكهرباء والماء والبناء. إن قلق المجيبين هو أن طموح المجموعات للحكم على مستوى الدولة سوف يتحول إلى نوع من التميز على المستويات المحلية من الإدارة.

الصندوق 10: دراسة حالة لإدارة المخيم

الأرض التي بنى المجتمع عليها المخيم أسسها أحد أفراد المجتمع الذي هرب من سوريا منذ 2011 وكان يسكن في سكن قريب من الأرض. وفي وقت معركة القصير، ولمعرفته بأن الناس سوف تأتي بأعداد أكبر، بدأ الرجل بالبحث عن قطعة أرض يستأجرها حيث يستطيع أن يبني سكناً. وافق مالك الأرض على تأجير القطعة مقابل $1,000 سنوياً، وكانت قطعة الارض سابقاً مكباً للنفايات. في العام التالي ارتفع الأجار إلى $2,000 بعد مفاوضات لأن الرجل كان يريد رفع الأجار إلى $5,000.

تم بناء المخيم بشكل كامل بأيدي أعضاء المجتمع بينما وفرت المواد منظمة لبنانية. ومع مرور الوقت أضافوا مطابخ ومنشآت صحية (والتي كانت قليلة العدد في البداية) وحولوا الخيم إلى مبانٍ اسمنتية. وجرى التخطيط والبناء بشكل كامل من قبل السوريين في المجتمع، بينما استمروا في استلام التمويل من المنظمات اللبنانية وغيرها.

كان الماء مشكلة مهمة في الأيام الأولى. كان في البداية متوفراً من شقة الشخص الذي أسس قطعة الأرض، عبر أنبوب طوله ٥٧٠ متراً، ولكن هذا لم يكن كافياً. وعبر دعم منظمة غير حكومية استطاعوا حفر بئر يوفر لهم مياه غير صالحة للشرب. ومن أجل مياه الشرب يضطرون للذهاب إلى أقرب بلدة لتعبئة قوارير من المنبع. ولكنهم ولوقت طويل كانوا لا يعرفون بوجود مثل هذه المنابع حيث يستطيع الناس الحصول على ماء الشرب بالمجان وكانوا يشترون الماء من المتجر.

في وقت وصولهم، كانت الحكومة اللبنانية لا تزال مرنة في استقبال السوريين النازحين من الحرب وسُمح لهم بمد بعض الخطوط للحصول على الكهرباء من العمود. ولكن هذا لم يدم طويلاً. فبعد بضعة أشهر، جاء رجال لبنانيون بشكل متكرر إلى المخيم وقطعوا الخطوط، ولذلك قرروا الحصول على وصول إلى الكهرباء يمكن الاعتماد عليه في المدى الطويل. وطلبوا إذناً من شركة الكهرباء اللبنانية وحصلوا على اشتراك كأي اشتراك آخر في لبنان. ويدفعون فاتورة الكهربا كل ثلاثة أو أربعة أشهر.

وفيما يخص القمامة، ذهبوا إلى البلدية المحلية لتسجيل وجودهم وتوفير قائمة بأسماء العوائل الموجودة في المخيم. أحد أعضاء المجتمع (ذاته الذي أسس قطعة الأرض) وقع على التزام بأنه مسؤول عن الجميع. وبعد ذلك طلبوا أن يدفعوا ثمن جمع القمامة وقبلوا بذلك.

لدفع هذه الفواتير المختلفة، جرى تنظيم لجنة مخيم، تتألف من ٦ أشخاص، يمثلون ٣٠ عائلة. وهم مسؤولون عن تقسيم التكاليف بين العوائل القاطنة في المخيم، آخذين بعين الاعتبار حجم العائلة والمصادر المتوفرة لديها.

هذه اللجنة نتيجة لانتخاب نظمه المخيم لأعضاءها. لاحقاً، حصلوا على تدريب من منظمة غير حكومية في كيفية إدارة مجتمع صغير، وهو تدريب ذكره عدة أشخاص خلال مقابلاتهم ومدحوا نتائجه. نتج عن هذا التدريب أيضاً انضمام النساء إلى اللجنة. اليوم هنالك ثلاث نساء من أصل ست أعضاء في اللجنة، والنساء أحياناً يرسلن أزواجهن في مكانهن إذا لم يكن عندهن الوقت للمشاركة، على الرغم من أنهن يحاولن المشاركة بقدر الإمكان. لا تعمل اللجنة بناء على انتخابات دورية. إذا أراد عضو من اللجنة التوقف عن المشاركة، يتم استبدالهـ/ا بعضو آخر من اللجنة، يجري اختياره جماعياً. في أي حال، ليس دور اللجنة حكم الحياة في المخيم، «ليس الموضوع موضوع سلطة»، وفي حال وجود مشكلة مهمة يدعون جميع أعضاء المخيم إلى خيمة جماعية لمناقشة الأمر سوياً. ليست اللجنة أداة سياسية بل أداة إدارية، الهدف منها توفير الخدمات بشكل أسهل لكل أعضاء المجتمع.

9.5 الانتماء قومياً...

إن استيعاب اهتمام المجيبين بالإدارة أكثر من الحكم يفتح باباً تحليلياً على سؤال يستمر في كل هذا القسم: الأساس الذي يرى المجيبون من خلاله أن الدولة المقسمة تراجع شاذ. يمكن لنا الآن أن نقدِّر أن هذا القلق المحلي يُعادُ توليده أيضاً في نوع مختلف من الوعي على امتداد الدولة عبرَ وضع قيمةٍ على الحق في الأرض، والفرصة الموضوعية، وعدم تقسيم الدولة. لقد عرَّف المجيبون ضيق الأفق الإثني على أنه إخفاق اجتماعي، وفعلوا ذلك بشغفٍ يتجاوزُ الدفاع ببساطة عن الحق في الملكية المحلية، إذ سوفَ يكون هنالك في نهاية المطاف طرقٌ أكثر مباشرةً للتعبير عن ذلك بدلاً من الإشارة إلى «القصير

الشيعية». بالنسبة إلى العديد من المجيبين، إن لبنان (على الرغم من مشاكله الجدية والكثيرة) مكان مقبول بالنسبة إلى لاجئ بسبب قربه من سورية. المجيبون يقولون مثلاً أن التجمعات[22] التي تعقد في المخيم تجعلهم يشعرون بالسعادة مؤقتاً، ولكنهم عندما يعودون «للتفكير بأرض الوطن الذي يشعرون أنه الشيء الأكثر أهمية». «وكأنني قريب جداً إلى سوريا عندما أكون في لبنان»، وأن هنالك «الكثير من الأماكن الأفضل من لبنان، ولكنني أفضل أن أكون في لبنان لأنه أقرب إلى سوريا». قالت إحدى المجيبات أنه على الرغم من أنها كانت تشعر قبل الحرب أنها تنتمي إلى المجتمع السوري، تقول: «لا أزال أشعر بذلك، ولكن عليك أن تعود إلى هناك كي تشعر بأنك تنتمي مجدداً»، وقالت أخرى: «على الأقل في لبنان أستطيع أن أتنفس الهواء القادم من سوريا».

> **ابني يعرف أنه قادم من سوريا، من مدينة القصير، هو يعرف اسم حيّنا. و إذا سألته أين هم فسوف يجيبك أنهم في قلبه.**

ولذلك، فإن هذا يذهب إلى ما هو أبعد من التعبير عن القلق من أن سوريا المقسمة سوف تسبب خسارة المنطقة المحلية بالنسبة للمجيبين، بل في الواقع، فإن هذا يعكس رابطة أكثر تجريداً مع سوريا كبلد. ثمة في أثناء المقابلات تركيز ثابت على وحدة الدولة السورية والذي سيبدو متناقضاً إذا ما فُهم بأنه متعلق بالقصير وبذكرياتهم المحلية: «سوريا لا يمكن أن تقسم»، «لا أستطيع أن أقبل أن سوريا ستقسم»، «آمل أنها لن تقسم»، « من المستحيل أن تقسم سوريا»، «على الحكومة أن تملك السلطة على كامل الأرض السورية». وقد عبر البعض عن هذه الفكرة بقوة أكبر: «لقد كنت سعيداً بأن أرى أولادي يموتون من أجل البلد». من الواضح أن هنالك قيمة ما في وحدة الدولة السورية، على الرغم من أن التعبيرات السياسية عن هذه الوحدة مخفقةٌ في ترك انطباع على آراء المجيبين.

> **كنت فخوراً بكل شيء في سوريا. حتى الهواء الذي كنت أتنفسه كان جميلاً.**

ويرى المجتمع أن توريث الهوية السورية للأطفال ضرورة هامة. قال الكثير من المجيبين أن السبب الوحيد في أنهم يشاركون في التجمعات لانهم يعتقدون بأن ذلك «مهم للأطفال»، وليس لأنفسهم. الأهل ذكروا شعورهم بالقلق على مستقبل أولادهم وقدرتهم على إعادة الإندماج مع سوريا بعد تربيتهم في الخارج: «نحتاج إلى تعليم أولادنا هويتهم لكي نتأكد من أنهم سيعودون إلى سوريا» وأنهم «سيشعرون بأنهم سوريون». إن التركيز الذي يضعه المجيبون على توريث الهوية يمكن أن يُفهم أيضاً عبر حقيقة أن الأطفال يُعتبرون مستقبل سورية، فالهوية هي «السلاح الوحيد المتبقي [لديهم] قبل العودة إلى وطنهم».

> **ينبغي على الجميع أن يفتخر بوطنه الأم.**

من كامل عدد الذين أجريت معهم المقابلات، الثلث لم يكن قادراً على التعبير فوراً – أو على الإطلاق – بشكل محدد عن ما الذي يجعلهم فخورين بكونهم سوريين، قائلين بأنهم كانوا فخورين «بكل شيء

[22] تجمعات صغيرة تهدف إلى الاحتفال بالمناسبات المهمة (مثل عيد الأم أو حفل تخرج للأطفال) ويجري عقدها بانتظام في المخيم، وتكون دوماً فرصة للاحتفال بسوريا القديمة والبلد الضائع.

في سوريا». هذه العبارة، الكلية والفطرية في طبيعتها، تعكس فكرة متكررة بأنه من الضروري و/أو لا مفر منه لكي تشعر بالفخر بأن تُعرَّف عبر بلدك الأم، وهي أيضاً تشير منذ الآن إلى ملاحظة تطورت لاحقاً بأن مثل هذا الشعور ليس، ولا ينبغي أن يكون، موضوعاً للنقاش: «كنت فخوراً بكوني سورياً لأني سوري».

> ليس هنالك مكان مثل سوريا .

9.6 عدم التحكم قومياً

ولكن على الرغم من هذا الارتباط على مدى البلاد، لا يزال هنالك شعور صغير بالرغبة في التحكم بالمصادر السياسية. فعلاً، أكد معظم المجيبين على أن هنالك فساداً واعتماداً على 'الواسطة' في كل القطاع العام وحتى في حياتهم ما قبل الحرب. وعلى الرغم من أن الكثيرين يشددون على جودة الخدمات العامة في سوريا ما قبل الحرب، ولكن هذا التشديد في الواقع هو مقارنةٌ مع واقعهم المأزوم في لبنان، أكثرَ من أن يكونَ التعريف غير الواعي لما هو القسم الأكثر بقاءً من الدولة السورية. اضطرَّ الذين أجروا المقابلات إلى أن يسألوا أسئلة محددة ضمن قطاعٍ معين – التعليم، الصحة، المرافق – بدلاً من أن يجري الحديث عنها من ذاكرة عفوية. عندما سُئل المجيبون عن ما هو الشيء الذي يجعلهم أكثر فخراً بهويتهم السورية، فإن الأكثرية الكبرى عادت إلى الحديث عن المزايا الشخصية: الكرم والضيافة والفخر والنزاهة وحتى حس الفكاهة. والعديد أشاروا إلى مزايا أقل وضوحاً للدولة السورية: العادات والثقافة والتقاليد، ونهر العاصي، وحقيقة أنهم يتكلمون عربية جيدة، وبيئة البلاد الطبيعية. على الرغم من ذلك، لم يقترح أي مجيب أنه يود أن يرى (أو حتى يتخيل) كيف يمكن لمثل هذه الصفات أن تنتظم وتجري حمايتها تحت مؤسسات الدولة، وذلك على الرغم من التلميح الجاري بأنهم معرضون للخطر في ظل السيطرة الشيعية على الأرض. مرة أخرى، نرى اعتقاداً بأن المجموعات الناجحة في سعيها لتشكيل دول سوف تبني دولةً مختلفة، لا من حيثُ من تقدمُ لهم الخدمات ومواقعَ السلطة، بل مختلفة من حيثُ تكون الحياة الخاصة، والتجارة المحلية، والإدارة الاجتماعية تقع تحت سيطرة الدولة. بشكلٍ رئيسي، وسواءً كان ذلك صواباً أم خطأ، ليس هنالك شعور بالقلق بأنه، وفي القصيرالشيعية، أكثرُ ما يخافه المجيبون هو حرمانهم من الوصول إلى موارد الدولة (ولا يشعرون بالغضب من أنهم سوف يكونون دوماً ممنوعين من التحكم بها). من الممكن الجدال بأنه هذا الأمر يعود إلى أن ذاكرة المجيبين في الوصول إلى موارد الدولة قبل الحرب متناسقةٌ إلى حد يجعلهم لا يفكرون بهذا الموضوع على أنه تهديدٌ محتمل: ولكن مع قدرة كل مجيبٍ تقريباً على الحديث عن التميز الموجود في خدمات الدولة في لبنان، فمن المؤكد أن هذا شيء قد فكروا بتطبيقه على سوريا ما بعد الصراع. إن القلق الموجود لدى المجيبين هو أن المجموعات سوف تجلب سياستها على مستوى الدولة إلى المستوى المحلي الذي ينظر إليه تقليدياً على أنه مسألة ينبغي أن يديرها المجتمع، أي: نوع من الإدارة التي رأيناها في القسم السابق، حيث يتم استخدام الموارد لتحقيق أقصى ما يمكن من المصلحة العامة.

كانت المشاركة في الدولة السورية مشاركةً سلبية: فكما يلاحظُ أحد المجيبين، كانت سوريا «مكاناً آمناً [...] وكان القمع يحدث للناس الذين يشتغلون في السياسة ولكنه لم يكن شيئاً يشعر به الآخرون». ولاحظ أيضاً أنه كان غير مهتم بالسياسة قبل الحرب، لأنه «لم يكن عنده وقت، وكان الأمر ممنوعاً». أحد المجيبين وحسب يشير إلى كونه منخرط سياسياً في سوريا: « في بلدك يمكنك أن تقول ما في تفكيرك، أن تعترض. هنا يعتبرونني أجنبياً، لا يمكنني طلب شيء". ولكنه كان أيضاً المجيب الوحيد الذي عبّر عن رؤية منسجمة لكيان يشبه الدولة على مدى المقابلة:

الفكرة العامة للدولة الإسلامية شيء رائع، ولكن ممارساتها على الأرض هي العكس، أتمنى أن نستطيع دوماً أن نرى الصحيح صحيحاً والخطأ خطأً، وليس أن كل شيء صحيح لأنه [ضمن] الدولة الإسلامية [...] الخليفة الثالث خلال الخلافة الأموية أعطى الأديان الأخرى حقوقهم وأمانهم.

إن انسجام هذه الدولة مهم بشكل واضح لهذا المجيب، بصفتها أداة لتحقيق الطموحات وموفرة للخدمات المؤسساتية. بالفعل، يلتقط هذا المجيب شيئاً من طبيعةِ مواقف المجيبين الأخرى تجاه الانتماء غير المشروط إلى مفهوم سوريا، بدلاً من الانتماء إلى بعد سياسي واحد معين لها: ويقتبس أحد المجيبين ما قاله الجانب السوري لمصر خلال الجمهورية العربية المتحدة التي انتهت إلى انفصال: «سوريّ يعني سياسيّ. هذا شيءٌ في دمك، مثلما [حصل] وقت الاتحاد بين سوريا ومصر: 'أنا أقدم هدية قدرها 8 ملايين شخص". وكما يقول مجيب آخر: "للشعب العربي، الدولة لا تعني سوى الحاكم»، ولذلك يقول: «لا اتفق مع فكرة أنه لأنك سوري ينبغي ان تنتمي إلى الدولة السورية، أو لأنك لبناني يجب أن تنتمي إلى الدولة اللبنانية". هنالك رغبة في الانتماء لسوريا، ولكنها ليست رغبة تحددها أي أجندة قومية أو هدف دولي. يصف أحد المجيبين نفسه بأنه يمثلهُ «كل شخص سوري يعاني»، وأن الأحزاب السياسية ليست سوى «تجارة»، ويقول آخر أنه «من المهم التفريق بين الناس والحكومات». مثل هذه الإجابات تمثل ارتباطاً بالدولة بناءً على الجنسية وحسب وليس على المشاركة، حيث الدولة توفر لك الحماية من شر المجموعات بدلاً من المساحة للتعبير السياسي.

ولكن المجيبين يعبرون، على أي حال، عن تمييز بين التمكين السياسي الفعال والسلبي. فبينما يعبر مجيب أيضاً بشكل واضح عن أنه «هنا في لبنان، [اللبنانيون] ليس عندهم أي التزامات، لايقدمون الحقوق [للاجئين السوريين]»، كذلك يفعل آخرون كثيرون: إن تعريف الدولة هو "المعاملة الجيدة والحقوق"، وفي لبنان الكثيرون يستوعبون غياب الحقوق، وهو شيء توضح في الأقسام السابقة من هذا التقرير. بالفعل، يقول أحدهم أن "مهما كان الفساد الموجود في النظام فقد كان عندك حقوق ويمكنك أن تحاول أن تمارسها"، وهذا القول يأتي من مجيبٍ يتذكر أيضاً أنه في سوريا، عندما كان مدرساً، قضى وقتاً في السجن بسبب توبيخه ابن مسؤول كبير في حزب البعث. هذا تعبيرٌ آني عن الحماية والقمع معاً، الحماية، بشكل خاص، تكون حماية من النوايا المُفترضة مسبقاً لدى المجموعات الإثنية. هنالك علاقة ذات اتجاه واحد مع الدولة المُتذكَّرة في سوريا، حيث يجري تذكُّرها على أنها حماية، ولكن ليس كآلية عمل. هذا يناقض المبدأين المحددين في بداية هذا القسم، حيث لا يطلب المجيبون أن يروا الهوية الثقافية مُكرّسةً من قبل الحماية العامة، ولا أن يشتبكوا مع الدولة بصفتها اشتراكاً سريع الحركة وتقدمياً.

9.7 تمثيل الصراع والإصلاح السياسي

ولكن هذا لا يعني أن المجيبين غير قادرين على إدراك مشاكل التنظيم السياسي. إن النوستالجيا المحيطة بوحدة الأرض السورية ليست مسألةً مجردة بحتة: هي تحتاج إلى بعض التدعيم البنيوي. من الواضح أنه ليس صحيحاً أن الذين أجريت معهم المقابلات لن يقبلوا التفكير في الفوائد والمشاكل التي قد تأتي عن بدائل سياسية لنظام الأسد، حتى تحت الضرورة الجامعة لتوفير الحماية من أذى المجموعات. كما لاحظنا سابقاً، حتى المجيبين الذين أكدوا أنهم كانوا فخورين بالسياسات السورية كانوا يشيرون في الواقع إلى سوريا البلد وليس إلى الحكومة السورية الحالية. اهتمامهم كان فعلاً منصباً على قيمة التاريخ السياسي السوري للبلاد و/أو على المناخ السياسي بشكل عام، وهي عوامل قديمة يسبق وجودها رئاسة بشار الأسد بوقت طويل. بكلمات أخرى، بدا أن كشوفات المجيبين تثبت أن جوانب السياسة السورية التي كانت تجعلهم يشعرون بالفخر كانت موجودة على الرغم – بدلاً من أن تكون بفضل – الحكومة الحالية. شخص واحد قال أنه كان مؤيداً للنظام قبل الحرب، بينما أدانه الكثيرون بصفته غير عادل وذو طبيعة عنيفة و/أو أعلنوا أنهم يؤيدون الثورة، على الأقل في بدايتها. من بين كل المجيبين الذين

كانوا مستعدين للحديث عن موقفهم من احتجاجات 2011 وبداية الثورة، أقل بقليل من النصف أيدوا المطالب التي قدمتها والعملية بحد ذاتها. ومن الباقين، عبرت الأكثرية عن حيادها، وأنها كانت لا تملك رأياً في ذلك الوقت عن المظاهرات، بينما عبرت أقلية عن رفضها الصريح لها واختلافها معها. ولكن ما يوحد المجموعات الثلاث على أي حال هو الشعور بأن الدولة – المدارة على نحو جيد – كان يجب أن تكون قوة تعدّل من أذى المجموعات التي تبحث عن مصلحتها الخاصة.

من بين هذه المجموعات الثلاث، المجموعة التي أظهرت أكبر تجانس هي المجموعة التي أيدت الثورة بدايةً. الكل يأملون في المزيد من الحقوق السياسة والحريات، والكل نأوا بنفسهم عما تحولت الثورة إليه، معبرين عن مشاعر بأنهم سرقوا من قبل ثورة تزداد فساداً وعنفاً. بينما عبر الكثيرون عن خيبة أملهم في المنحى الذي اتخذته الثورة، فإنهم لم يتنكروا لمطالبهم وقيمهم الأصلية. وبينما ندم الكثيرون على أن آمالهم خابت إلى الأسوأ، عبر العديد عن أنهم مستمرون في دعم المطالب الأصلية والقيم والأمل في الأفضل، كطريقة لعقلنة كل ما جرى لهم.

> **دعمت الثورة حتى أصبحت «تجارية». الآن الكل يتبع مصلحته الخاصة وهنالك دوماً المزيد من الأحزاب والمزيد من الحركات.**

"لا يمكنني أن أقبل بالعودة إن لم يكن هنالك حرية أو ديمقراطية. سوف يعني هذا أننا حاربنا من أجل لا شيء".

أولئك الذين عبروا عن حيادية تجاه المظاهرات كانت عندهم دوافع مختلفة. بعضهم اعترف بأنه لم يفهم لماذا بدأت هذه الحركة، وآخرون قالوا أنهم بقوا غير مكترثين، ملمحين أيضاً إلى انهم لم يشعروا بالحاجة إلى أن يكون عندهم رأي في مثل هذه الأحداث. كل المجيبين الذين كانوا في المدرسة الثانوية في وقت الأحداث عبروا عن حيادهم، مؤكدين على أنهم لم يكونوا مهتمين بالسياسة وقتها وأنهم كانوا يركزون على المدرسة بشكل كامل وعلى حصولهم على القسم الأول من البكالوريا في نهاية العام الدراسي. هؤلاء اليافعون وجدوا صعوبة في معالجة ما حدث لهم خلال السنوات الأربع الأخيرة ولذلك لم يعرفوا إن كان ينبغي أن يكونوا منزعجين من قيام المظاهرات أم لا. وبشكل معاكس، كل البالغين في هذه المجموعة عبروا عن أسفهم وقالوا أنهم يتمنون لو أن المظاهرات لم تحصل ولو أن الثورة لم تبدأ، حيث يرونها سبب معاناتهم الحالية. أحد الأفراد عبر عن أسفه لحدوث الثورة ولكنه يعتقد أنه ما كان بالإمكان تجنبها على أي حال، فهي تعبير عن إرادة الله والتي لا بد من قبولها رغم كل المصاعب. وأخيراً، المجموعة الأصغر، والأقل تجانساً، كانت الناس الذين عارضوا التظاهرات في البداية ولم يدعموا المطالب التي قدمتها. وبينما لم يفسر بعضهم سبب معارضتهم للحركة، فقد شرح آخرون أن موقعهم كموظفين في الدولة وراحة حياتهم منعتهم من الرغبة في أخذ دور والمطالبة بالتغيير. أحد الأفراد اعترف بأنه يكره النظام القائم من قبل أن تبدأ الثورة، ولكنه عارض التظاهرات على الرغم من ذلك. ولكن على أي حال، نصف الذين قالوا أنهم عارضوا التظاهرات في بدايتها شرحوا أنهم غيروا رأيهم عندما بدأ النظام بقمع الحراك بعنف، وأحدهم كان داعماً حتى لمشاركة ابنه في المعارضة المسلحة نتيجةً لذلك.

لم يذكر أي من الأقلية التي عبرت عن معارضتها للمظاهرات أن تغير النظام شرط ضروري لعودتهم إلى سوريا، وبشكل معاكس، 70% من الذين دعموا المظاهرات قالوا أن ذلك شرط لعودتهم، بينما واحد وحسب قال بوضوح أنه يشعر أن باستطاعته العودة حتى لو بقي النظام قائماً. وبشكل عام

ذكرت أكثرية المجيبين «الأمان» و«الأمن» و«السلم» على أنها الشروط الأساسية للعودة إلى سوريا، وكل الذين أجابوا تقريباً ذكروا أن هذه الأشياء هي الشرط الأول لتفكيرهم في العودة. وأقل بقليل من النصف قالوا أنهم لن يعودوا ما دامت الدولة الإسلامية ناشطة في البلاد. وعلى نحو صادم، قال شخص واحد وحسب، أن الشرط الوحيد لعودته هو انسحاب حزب الله من سوريا، وذلك على الرغم من إجماع المجيبين على مخاطر القصير التي يحتلها الشيعة.

المهم جداً – على الرغم من تنوع هذه الأجوبة الثلاثة – هو أن كل هذه المجموعات الثلاث تنظر إلى خيار عودتها من منظور وطني، النظام وداعش يُنظر إليهما على أنهما القوتان الأكثر تهديداً في سوريا اليوم. وعلى الرغم من تركيز العديد بشكل خاص على «القصير الشيعية»، فمن الواضح أيضاً أن: العملية السياسة التي يراقبونها، والتطورات، اللتين سيكون لهما التأثير الأكبر على قرارهم بالعودة، سوف تكونان على المستوى الوطني.

9.8 سوريا، إدراك الدولة ما بعد القومية

ما أن نستوعب تقييم المجيبين لأهمية وحدة الدولة السورية ودورها كحامي، تصبح معارضتهم لتقسيمها قابلةً للتفسير. إذا كانت الدولة نفسها معرضةً لخطر المجموعات التي تُعرّفُ نفسها إثنياً، فالأفراد أيضاً معرضونَ للشيء نفسه. هناك رغبة في أن يُنظر إلى الدولة السورية على أنها قوية في وجه مثل هذه المجموعات لحماية الأفراد الذين لا يؤمنون أنفسهم بأن مثل هذه المجموعات تنوب عنهم. المجيبون هنا لا يفهمون الدولة عبر هدفها بل عبر تسهيلها للوطن: أحد المجيبين يعرف بداية الحرب بين الناس الذين «لم يكونوا واعين لمفهوم الانتماء إلى الوطن». المجيبون يصفون سوريا بأنها «الوطن، مثل الأم أو البيت الكبير»، و"الأم والأب"، بصفتها مكان كان يوماً ما "يعتني بك"، مكان حيث كانت تشعر بأنها "محمية"، و"وطن" حيث "كل شيءٍ متوفرٌ لك [...] وأهم شيءٍ الأمان".

ما يجعل الدولة السورية ضرورة حرجة إلى هذا الحد هي وسيلة تفكيك المجتمعات إلى أفراد يكون سلوكهم منظماً من قبل الدولة، ووسيلة لحماية الأفراد من إدراكاتهم للطموحات المفترسة للمجموعات (إن لم يكن بالضرورة من الدولة نفسها). هذه في الواقع: ما بعد قومية، وهي رغبة بدولة تفرض بشكل فعال هوية جديدة على السكان، وطريقةٌ جديدة لتعريف الدولة بصفتها شكلاً من الترتيب الاجتماعي قائماً بحد ذاته. هذا ليس إعادة صياغة بسيطة لمفهوم القومية «المدنية»، والذي يتضمن التفاعل مع كل آليات السلطة المتوفرة، فقد رأينا أن المجيبين ليسوا مهتمين بشكل رئيسي بما تستطيع الدولة أن توفره لهم، وبدلاً عن ذلك، يتطلعُ المجيبون إلى الدولة كقوة تنظيمية للموازنة بين المجموعات، وهو تطلعٌ إلى مجتمع حيث يرتبط الفرد بالدولة دونما أي عامل تعديلي وسيط بينهما. مثل هذه الكشوفات تنصح بعد اتباع حل التقسيم في سوريا، مما سوف يعيد إشعال نوعاً من التنظيم الاجتماعي يرغب الكثير من المجيبين في رؤيته يقوَّض ويعود إلى درجاته التي كانت قائمة قبل أن يستخدمه النظام دعامة للحصول على التأييد.